الفصل الثاني

اختلال توزيع الدخل والموارد

" يابخت من يقـــدر يقـــول
واللى فى ضـمـيـره يطلعـه.
يابخت من يقدر يفضفض بالكلام
وكل واحـــد يســـمـــعـــه "

صلاح جاهين

المبحث السادس : ملامح الأزمة العامة للاقتصاد المصرى .

المبحث السابع : نمط توزيع الدخل القومى فى ظل الانفتاح الاقتصادى .

المبحث الثامن : بعض نماذج اختلال توزيع الموارد الاقتصادية .

أولاً : المواصلات .

ثانيا : الإسكان .

ثالثا : اختلال الخدمات الصحية والعلاجية .

رابعاً: اختلال السياسات الضرائبية .

ما إن خمدت نيران حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ حتى شرع السادات مرة أخرى فى اتخاذ الخطوات العملية لترتيب (البيت) من الداخل - على حد تعبيره - بحيث تستجيب مع ما استقر عليه الاتفاق ، وانصياعا لمقتضيات وشروط الصلح مع الإمبريالية الأمريكية وما هى إلا بضع شهور على عقد اتفاقية فك الاشتباك الأولى فى مارس ١٩٧٤، حتى بدأ العد التنازلى للإعلان وتنفيذ السياسة الجديدة التى أطلق عليها "الانفتاح الاقتصادى" ولم يمض بضع أيام إلا وجاءت ورقة أكتوبر فى أبريل عام ١٩٧٤ لتعلن عصر الانفتاح، وجاءت الطبعة الأولى من القانون الانفتاحى الشهير رقم٤٣ لسنة١٩٧٤والذى تعرض بدوره لجملة من التعديلات والتغيرات استجابة لموازين القوى الطبقية فى الداخل والضغوط الرأسمالية الدولية فى الخارج .. وبحلول النصف الثانى من عام ١٩٧٦ كانت ترسانة القوانين الانفتاحية الجديدة -والتى بلغت ١٢٤ قانوناً - قد غطت مجمل أوجه النشاط الاقتصادى فى مصر[١] وفرضت بالضرورة واقعا اجتماعيا جديدا أخذ يطفو بإفرازاته على السطح رويدا رويداً ليجرف معه وقائع الثبات النسبى فى نسق القيم ومعايير الأخلاق لأعوام الستينات الخوالى

فى البداية لم يتنبه للمضمون الحقيقى والاتجاه الرئيسى للسياسة الاقتصادية الجديدة ، سوى نفر قليل من المثقفين ذوى الميول اليسارية [٢] ولكن لم تكن لتمضى شهور عام ١٩٧٤ وتبدأ تباشير العام الجديد حتى أحس الجميع دوامة الأسعار واستشعرت الطبقات الشعبية مذاق الموت غرقا فى محيط من الجوع والحرمان وهكذا جاءت مظاهرات عمال حلوان والمحلة فى يناير ومارس ١٩٧٥ تتويجا لأوضاع مرحلة قديمة وصفحة جديدة يبدأ بها تاريخ جديد للصراع الطبقى فى مصر .

وهنا سنجد لزاما علينا قبل التعرض للوقائع والمعطيات الاجتماعية والقيمية الجديدة أن نرصد تلك التغيرات التى طرأت على الواقع الاقتصادى ذاته على أننا سوف نتجاوز - نظرا للطابع الخاص لموضوع بحثنا - عن تلك المعطيات التى تندرج فى باب المناقشه التفصيلية (مثل ميزان المدفوعات وتدهوره ، المديونية الخارجية وتفاقمها ، اختلال التوازن بين القطاعات الانتاجية من ناحيه والخدميه والتوزيعيه من ناحية أخرى) وكل ما يعنينا من جملة هذه الوقائع تلك التى تتصل اتصالا مباشرا بواقع الإنسان المصرى وحياته المعيشيه والتى ستبدو تأثيراتها فى نسق قيمه مفاهيمة ومن ثم ممارساته الاجتماعية والسيكولوجية (نمط توزيع الناتج المحلى الإجمالى فى أبرز مظاهره وأشكاله مثل أزمة المواصلات والإسكان والسياسات الضرائبية والخدمات الصحية) .

فى الفصل الثالث نجد أنفسنا حيال وقائع الانحراف الاجتماعى المباشرة تلك الموضوعة التى ربما

قد أشار إليها بعض الباحثين والتى أعتقد أنها لم تستوف حقها بعد من المناقشة، خاصة لما تمثله من خطورة آنيه ومستقبلية على حياة الانسان المصرى واتجاهاته القيمية وممارساته الاجتماعية والسياسية.

إن النتائج التى تمخضت عن الانفتاح فى مجال السلوك الاجتماعى والنفسى قد صبغت المجتمع المصرى بطابع مدمر أناني ، عكست نفسها فى النهاية على نسق القيم فكانت زيادة معدلات سرقة السيارات وانتشار ممارسة البغاء وتفشى ظاهرة تعاطى الرشوة والاختلاس وتنامى عمليات السطو والاغتصاب ... الخ هذه الظواهر المرضية التى تفشت فى عصر الانفتاح .

المبحث السادس
ملامح الازمة العامة للاقتصاد المصرى

يعانى الاقتصاد المصرى مجموعة من الاختلالات الهيكلية أخذت تتشابك وتتعقد عاما بعد آخر ، خاصة بعد أن اتسع مجال السوق (العرض والطلب) فى توجيه الموارد وتحديد الأولويات منذ عام ١٩٧٤ فصاعدا ويؤكد الاقتصادى الأمريكى Charles E.Lindbom على أن الخصيصة الجوهرية فى اقتصاد يعتمد على جهاز السوق هو الاتجاه نحو عدم العدالة فى توزيع الدخل والثروة وبالتالى فى عدم القدرة على تلبية المطالب المشروعة لمحدودى الدخل[٣]..

وبانتهاج النظام السياسى فى مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادى والسياسى الشامل على السوق الرأسمالى الدولى اتسعت وتسارعت معدلات الاندماج فى ذلك السوق ومن ثم تعمقت تلك الاختلالات فانعكست فى صورتها المالية فى تفاقم العجز فى الموازنه العامة للدولة وبالتالى ازداد الاعتماد على الوسائل التضخمية لتمويل ذلك العجز (الإقتراض من الجهاز المصرفى) وكذلك زاد الاعتماد على القروض الاجنبية والمحلية وهو ما أدى فيما بعد إلى زيادة الأعباء على الموازنه ذاتها لحلول آجال تسديد هذه الديون . على أية حال نستطيع أن نشير إلى أبرز خمسة اختلالات هيكلية يعانى منها الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن :

اولا: اختلال هيكل الناتج المحلى الإجمالى

سواء كان ذلك راجعاً إلى تباين وتفاوت معدلات النمو بين القطاعات السلعيه * من جهة وبين القطاعات الخدمية والتوزيعية من جهة أخرى حيث تشير المؤشرات الاحصائية المتاحة الى أن الفتره ٧٥/١٩٨٠ قد شهدت نمو قطاعات التجارة والمال بنحو ٢٣ ٪ فى المتوسط سنويا وقطاع الاسكان بنحو ٥٠ ٪ أما قطاع الزراعة والرى فلم تزد نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة عن ١,٧ ٪ فى المتوسط تقريبا أو كان الاختلال يكمن فى تفاوت معدلات النمو بين القطاعات السلعيه وبصفه خاصه الناتج الزراعى وبين معدلات النمو السكانى[٤] .

ونشير بصفة خاصة إلى ذلك الاختلال الأخير ، باعتباره مسئول بصورة أساسية عن الفجوة

---

* القطاعات السلعية وتشمل ، الزراعة والصناعة والتشييد والتعدين ثم النفط والطاقة .

الفلانية التى تعانيها مصر حاليا . كما يتجسد هذا الاختلال فى عدم التوازن بين المزايا العديدة التى منحت لقطاع الأعمال الخاص والاستثمارى والمشترك فى البلاد وفقا لقوانين الاستثمار وبين مستويات انتاجه وتصديره التى مازالت دون المستوى المطلوب وهو ما سنتعرض له بالتفاصيل بعد قليل[٥] .

ثم أخيراً الاختلال فى مصادر النقد الأجنبى ، حيث مخاطر الاعتماد على مصادر للدخل ليس للقرار المحلى سلطة أو قدرة السيطرة عليها وتوجيهها سواء لاعتبارات دولية وإقليمية (السياحة - عوائد قناة السويس - البترول) أو لأسباب سيكولوجية وسياسية (تحويلات المصريين) .

ثانياً: اختلال نمط توزيع الدخول

سواء كان هذا التوزيع بين الحضر والريف أو بين سكان الريف بعضهم البعض أو بين سكان المدن وأنفسهم . وبصفة عامة فهناك اختلال حاد فى توزيع الدخول بين كاسبى الأجور والمرتبات من جهة وعوائد حقوق التملك (الربح - الفوائد - الريوع) من جهة أخرى .

ووفقا للمتاح من البيانات ودراسات العينة حول إنفاق الأسرة المصرية حتى عام ١٩٨١ فان هناك ٥ ٪ من السكان يستحوذون وحدهم على ٣٤ ٪ من الدخل القومى ، كما أن هؤلاء والـ ٥ ٪ الذين يأتون بعدهم مباشرة فى سلم توزيع الدخل يستحوذون على ٤٥ ٪ من الاستهلاك العائلى (والبالغ حتى عام ١٩٨٣/٨٢ نحو ١٥,١ مليار جنيه)[٦] ويضفى عدم التوازن الراهن بين الأجور والأسعار مزيدا من التدهور فى نصيب عوائد العمل وإذا أخذنا بمقياس خط الفقر لعام ١٩٨٤ (أقل من ١٥٠ جنيه شهريا للأسرة) فسنجد النتائج التالية :

- لدينا ٤,٣ مليون مشتغل بالحكومة والقطاع العام .
- لدينا ٣,٣ مليون حائز لأراضى زراعية أقل من فدان .
- نحو ٢ مليون مواطن يعملون بالقطاع غير المنظم .

أى أن لدينا نحو ١٠ مليون مشتغل وعامل يتقاضون أقل من ٢٠٠ جنيه شهريا ويأخذ متوسط الإعالة فى الأسرة المصرية فان هناك ٣٠ مليون نسمه يعيشون تحت مستوى خط الفقر فى الريف والمدن المصرية .

ثالثاً: اختلال التوازن فى التعامل مع العالم الخارجى

وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات ويعود ذلك بصفه أساسية إلى تزايد تعاملاتنا مع السوق الرأسمالى الدولى حيث زادت وارداتنا من ٥٥ ٪ عام ١٩٧٣ من هذه الكتلة إلى ٨٠ ٪ عام ١٩٨٠ ثم إلى أكثر فيما بعد ذلك .

وبالقطع لا يمكن القول بأن ذلك يعود إلى ضعف طاقاتنا الإنتاجية وقدرتنا التصديرية إلى دول

الغرب الرأسمالى ، فبرغم الصحة الشكليه للمقوله فإن هناك حقائق أخرى قد تغيب عن البعض نذكر منها انغلاق هذه الأسواق تقريبا على بعضها البعض سواء فى الحاصلات الزراعية (دول السوق المشتركة) أو بنظام الحصص الامريكية (الملابس الجاهزة - السيارات الخ) ونموذج الصناعات الجاهزة والتريكو المصرية التى دمرت تقريبا بعد قطع العلاقات التجارية أو تجميدها مع الكتلة الاشتراكية عام ١٩٧٦ وعدم تسويق منتجاتها فى الدول الرأسمالية يستدعى مزيداً من التأمل .

كما كان لتقلبات أسعار الصرف الدولية وخاصة الدولار الأمريكى آثار تضخمية على الاقتصاد المصرى عبر معامل التجاره الخارجية [٧] وبهذا اتسعت الفجوة بين وارداتنا من الخارج وصادراتنا لتصل إلى ثلاثة مليارات جنيه تقريبا عام ١٩٨٤/٨٣ ثم إلى ١٤ مليارا نهاية عام ١٩٩١ وبحلول تسديد القروض الأجنبية وانهيار أسعار النفط فى الأعوام الأخيرة واستمرار هذا الاتجاه لسنوات أخرى قادمة فإن الموقف سيتجه للتدهور فى ميزان رأس المال كذلك . هذه الاوضاع تستدعى مراجعه جذريه لسياسات الانتاج والاستهلاك المحلى من جهة وضبط إيقاع حركه التجارة الخارجية بحيث يقلل من نسبة الواردات ووقف صور الاقتراض من العالم الخارجى لعدة سنوات قادمة .

رابعاً: اختلال النظام الضريبى المصرى

حيث يقدر نصيب الفقراء من حصيلة الضرائب سنويا بنحو ٧٠ ٪ إلى ٧٣ ٪ فى صورة ضرائب رسوم الانتاج وضرائب على الأجور والمرتبات .. الخ بينما ظلت حصيلة الضرائب التى تجبى من رجال المال والأعمال دون مستوى ١٥ ٪ هذا فى الوقت الذى تشير فيه كل الدلائل الاقتصادية على ما تحقق من انتعاش فى عالم المال والتجارة خلال السنوات الممتدة من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٩٤ والتى دفعت المصادر الرسمية المصرية إلى الإعلان عن وجود أكثر من خمسة آلاف مليارديير مصرى ونحو مائتى ألف مليونير آخرين .

ووفقا لما ذكره السيد وزير المالية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ١٩٨٦/٨٥ فإن قيمة الواردات المعفاه من الجمارك فى عام ١٩٨٣/٨٢ بلغت نحو ٢٩٢٣ مليون جنيه ثم انخفضت قليلا فى العام ١٩٨٤/٨٣ إلى ٢١٥١ مليون جنيه[٨] .

فإذا أخذنا فى الاعتبار ما يصدره الجهاز المركزى للمحاسبات عن المشروعات الاستثمارية ومدى مساهمتها المتواضعة فى الناتج القومى (إنتاجاً وتصديراً) وما يصدره جهاز التعبئه العامة والاحصاء عن هذه المشروعات كذلك فإننا نستطيع أن نستخلص أن معظم هذه المزايا الضريبية والجمركية (والتى تعد بالمنظور البعيد المدى خصما من موارد المجتمع واستنزافا للفائض الاقتصادى) لم تكن لصالح استثمار إنتاجى وتصنيعى فمنذ عام ١٩٧٤ وحتى منتصف عام ١٩٨٥ لم تتجاوز رءوس أموال المشروعات الاستثمارية التى أنشأت وفقا لقانون الاستثمار الشهير ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته نحو

٢,٢٩٨٥ مليون جنيه بواقع ٢٥٠ مليون جنية كل عام) * معظمها بالعملة المحلية (٨٠ ٪)[٩] وعن نمط التوظيف الاستثماري ، تشير نفس المصادر إلى أن ما تم توظيفه من رءوس الأموال هذه فى مجال الصناعة لم تتجاوز ٨٩٩ مليون جنيه (بنسبة ٢١,٢ ٪ من إجمالى رءوس أموالها) بينما اتجهت النسبة العظمى (٥٣,٦ ٪) إلى قطاع المقاولات وتوظيف الأموال والبنوك والمستشفيات الاستثمارية وذلك منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٦ [١٠] .

لقد أصبح من المناسب فى ضوء خطة طويلة الأجل لاصلاح مسار الاقتصاد المصرى، مراجعة قاعدة الجباية الضريبية والعمل على توسيعها وليس تقليصها كما يجرى حاليا .

خامساً: اختلال النظام المصرفى

اتسمت السنوات العشر الأخيرة ، ليس بالإفراط فى الاصدار النقدى ومنح الائتمان والاعتماد المتزايد على الوسائل التضخمية لتمويل عجز الموازنه فحسب ، بل تميزت كذلك بمعدلات عالية لنزح ودائع المصريين من خلال البنوك التجارية والمشتركة من الداخل إلى الخارج سواء كان ذلك يتم بصورة قانونية أو بصورة غير قانونية .

واذا قارنا بين متوسط معدل النمو السنوى لعرض النقود فى الاقتصاد المصرى (٣٠ ٪) وبين المعدل السنوى المتوسط لنمو الناتج المحلى الاجمالى (٨ ٪) (بما فيها البترول) خلال العشر سنوات التى تبدأ من عام ١٩٧٤ نجد أن هذا التفاوت الواسع كان أحد مصادر تزايد التضخم وارتفاع الأسعار فى مصر بصورة غير مسبوقة [١١] .

أما البنوك العاملة فى مصر (وعددها مائة بنك تقريبا) فأنها تحتاج منا إلى وقفه خاصة .

فلقد كان من ضمن الأهداف الأولى لانشاء البنوك الخاصة التجارية والبنوك المشتركة (الأجنبية والمصرية) وكذلك فروع البنوك الأجنبية هو جذب رءوس الأموال من الخارج إلى داخل مصر، وإجراء عمليات حقن مستمرة لتمويل المشروعات الاستثمارية والصناعية بصفة خاصة.

بيد أن التجربة قد أسفرت عن نتيجة مختلفة تماما ، فبدلا من ذلك قامت هذه البنوك ليس فقط بالمضاربة على الجنية المصرى لصالح الدولار - كما أثبتت بعض التحقيقات لدى بعض هذه البنوك** وإنما تم تحويل كمية ليست بقليلة من ودائع المصريين من الداخل والخارج إلى المراكز الرئيسية لهذه البنوك فى الخارج سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا الغربية للاستفادة من فروقات أسعار الصرف الدائنة ، وهو ما يمثل خصما خطيرا من موارد العملات الأجنبية المتاحة فى مصر ولصالح بنوك الخارج والمراسلين .

---

* يقتصر تحليلنا هنا بالطبع على المشروعات التى بدأت النشاط فعلاً نظراً لتوافر عنصرى الجدية والجدوى الاقتصادية معاً .

** بنك فيصل الإسلامى وبنك الجمّال ترست وبنك الأهرام .

ولقد قمنا بتحليل الميزانيات السنوية لهذه البنوك خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ وحتى مارس ١٩٨٨* (الأصول والخصوم) فتبين أن ودائع هذه البنوك (التجارية والمشتركة) بالخارج تربو على ٨٨٤٩,٣ مليون جنيه بالعملات الصعبة وهو ما يعادل رءوس أموال المشروعات الاستثمارية التى أنشأت فى البلاد والمناطق الحرة مستفيدة من مزايا وتسهيلات القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ خلال الخمسة عشر عاماً الماضية (أنظر الفصل الثالث) .

أما التسهيلات الائتمانية وعمليات فتح الاعتمادات المصرفية فأن أهم ما تميزت بها الفترة الماضية الإفراط فى منح هذه التسهيلات بصورة تخرج فى أحيان كثيرة عن ضرورات وشروط الأمان المصرفى المتعارف عليها .

فماذا قدمت البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية ؟

هذا ما سنتناوله فى الفصل الثالث من هذه الدراسة .

❑◆❑

* باستثناء المصرف العربى الدولى الذى لا يخضع لإشراف البنك المركزى المصرى وكذا البنك العربى الافريقى الذى لم يخضع لإشراف ورقابة البنك المركزى إلا بعد عام ١٩٨٣ .

المبحث السابع

نمط توزيع الدخل القومى فى ظل الانفتاح الاقتصادى

تعانى دراسات قياس توزيع الدخل القومى فى مصر - كما فى غيرها من دول العالم الثالث - من صعوبات لا حصر لها تنبع بعضها من قصور قاعدة البيانات والإحصاءات المتكاملة والمستندة إلى نماذج متطورة ومناسبة لجمع وتحليل البيانات وتنبع بعضها الأخر من طبيعة الانعكاسات السياسية المباشرة التى ترتبط بمؤشرات ونتائج مثل هذه الدراسات على ما تسميه النخب العسكرية الحاكمة الاستقرار الاجتماعى والأمن القومى ويزداد الأمر صعوبة حينما يتعرض المجتمع المعنى إلى حالة من الاستقطاب الطبقى المركز بحيث تتنامى عمليات تركز الثروة فى أيدى فئات اجتماعية محدودة العدد من ناحية ويتقلص النفوذ الاقتصادى والتأثير الاجتماعى للفئات الاجتماعية الوسطى وتتكثف عمليات الإفقار النسبى لفئات وطبقات أخرى تمثل الثقل والأغلبية فى النسيج الاجتماعى الوطنى من ناحية أخرى .

ولذا لم يكن من المناسب أو المعقول تصور إجراء عمليات إصلاح اقتصادى جدى وفعالة فى المجتمع المصرى الذى تعرض منذ عام ١٩٧٤ لتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة دون أن تتوافر قاعدة متكاملة من المعلومات والبيانات بشأن هيكل توزيع الدخل القومى بين الفئات الاجتماعية المختلفة ومع ذلك فان عواصف شتاء عام ١٩٧٧ كانت من العنف بحيث انعكست سلبا على البحث العلمى والأكاديمى فى البلاد وهكذا توقفت عمليات المتابعة العلمية الدقيقة للمتغيرات الاقتصادية التى حفلت بها السنوات الممتدة من عام ١٩٧٤ وحتى الأن .

فدراسات ميزانية الأسرة بالعينة التى تجريها أجهزة الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء تكاد تكون قد توقفت عند نتائج دراسة " ميزانية الأسرة لعام ١٩٧٥/٧٤ " فى وقت كانت كل الدلائل والمظاهر تشير إلى أن ثمة جديدا فى الحياة المصرية ونمط الاستهلاك حتى تلك التى أعدت وصدرت عن "ميزانية الأسرة لعام ١٩٨٢/٨١ " فإن ما شابها من قصور وعدم اتساق فى بعض جوانبها قد أصابت عمليات البحث فى هذا المجال بالكثير من عدم الوضوح.

والحقيقة أن إجراء دراسة حول هيكل توزيع الدخل القومى فى مصر خلال العشرين عاماً الماضية ينبغى أن يتوقف بالتحليل والتدقيق فى ظواهر ثلاث :

الأولى : النمو الكبير فى الوزن المالى والاقتصادى لما يسمى بالاقتصاد الخفى Hed-en Economies أو ما يسميه د. عبد الفضيل وجيهان دياب الأموال السوداء فى الاقتصاد المصرى[١٢] وتأثيراتها بفعل ما أطلق عليه البعض مضاعف الفساد فى صورها المختلفة من رشاوى وعمولات .. الخ بحيث نستطيع أن نشير بثقة أن الكميات الاقتصادية الرسمية لا تعكس على الاطلاق الهيكل الحقيقى للأنشطة الاقتصادية ونمط توزيع الدخول.

الثانية : التأثيرات الاقتصادية للحقبة النفطية على الاقتصاد المصرى خاصة خلال الفترة الأولى للانتعاش النفطى (١٩٧٤ - ١٩٨١) سواء بالنسبة لتحويلات المصريين العاملين بالخارج وتأثيرها السلبى (التضخم) والايجابى (انتعاش بعض الأنشطة وخاصة قطاعات المقاولات والتجارة والمال) وانعكاسات ذلك على الخريطة الاقتصادية المصرية ومستوى التشابكات والتعاملات بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والسلعية ... الخ .

الثالثة : تأثير ذلك الانتعاش المؤقت على خلق طبقة كوبونات فى مصر تتعيش من مدفوعات الفائدة الشهرية أو السنوية التى تتقاضاها من البنوك وشركات توظيف الأموال من جراء إيداع مدخراتهم لديها والتى يقدر عددهم فى مصر حاليا بنحو مليون مواطن ومواطنة وكذا اتجاه الكثيرون من العاملين فى المصالح الحكومية والقطاع العام (٢٥ ٪ من قوة العمل فى مصر حالياً) للعمل الاضافى أو ما يسميه الدكتور فوزى منصور دخول الظل SHADOW INCOME [١٣] وبالتالى يصبح من الصعب الاعتماد على مؤشر خط الفقر Poverity Line كمحدد لنمط توزيع الدخول والفئات المتدرجة فيه بفعل اعتماد الدراسات التى أخذت به على البيانات الاحصائية الرسمية التى أغفلت أثر المتغيرات الجديدة على واقع المستويات المعيشية الراهنة .[١٤]

فعلى سبيل المثال تشير دراستا إبراهيم العيسوى ورمزى زكى إلى انخفاض النصيب النسبى للأجور من الناتج المحلى الاجمالى من ٥٠,٤ ٪ عام ١٩٧٣ إلى ٤٥,٨ ٪ عام ١٩٧٩ مقابل ازدياد الوزن النسبى لعوائد حقوق التملك (الأرباح والريوع الزراعية والعقارية ومدفوعات الفائدة) من ٤٩,٦ ٪ إلى ٥٤,٢ ٪ خلال نفس الفترة [١٥] وقد واصلت نسبة الأجور من الناتج المحلى الاجمالى انخفاضها فيما بعد ذلك حتى بلغت عام ١٩٨٢ نحو ٢٩,٤٪ وفقا لتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات .

ويستخلص الباحثان من ذلك نتيجة مؤكدة أن نسبة الأسر الفقيرة التى تعيش تحت خط الفقر الذى حددته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (F.A.O) قد ازدادت بصورة كبيرة [١٦] وتشير أحدث دراسات البنك الدولى إلى أن سياسات الأجور والمرتبات فى مصر خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٧ قد أدت لتخفيض الأجور والمرتبات بنحو ١٠ ٪ من قيمتها الحقيقية سنوياً كما أن العاملين يعانون من خصم حقيقى فى أجورهم تعادل ٤٠ ٪ بسبب التضخم وسياسات الإصلاح الاقتصادى[١٦]

وبرغم أن ظواهر عديدة تؤكد صحة هذه النتائج من زوايا اجتماعية معينة إلا أن اعتماد مؤشر مستوى الدخل السنوى للفرد أو الأسرة بالاستناد إلى المقياس المعتمد من هيئات الأمم المتحدة المشار إليه وبالاعتماد على البيانات الحكومية المصرية لتوزيع الدخل تصبح فى حاجة إلى إعادة نظر .

وينبغى مع ذلك أن نعيد النظر فى بعض هذه النتائج فى ضوء الظواهر الثلاث السابق الإشارة إليها وكذا مراجعة المحتويات الإحصائية الخاصة بعوائد حقوق التملك التى أخذت فى التزايد خلال الحقبة النفطية بسبب ارتفاع حصيلة بيع البترول المصرى الذى يندرج بدوره فى بنود عوائد التملك .

كما أن مراجعة الإحصاءات الخاصة بالإنفاق الاستهلاكى العائلى فى البلاد خلال الفترة من ٦٩/١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٦/٨٥ تعطى مؤشرات قد يكون من المفيد التوقف عندها بالتحليل فوفقا لما هو متاح فإن حجم هذا الإنفاق الاستهلاكى الخاص (بالأسعار الجارية) قد ازداد من ١,١٩٩١ مليون جنيه عام ٦٩/١٩٧٠ إلى أكثر من ١٨٦٦٨ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ كما هو موضح فى البيان التالى :

جدول رقم (١)

تطور الإنفاق الاستهلاكى العائلى فى مصر خلال الفترة ١٩٧١/٧٠-١٩٨٦/٨٥ بالمليون جنيه

البيان / السنوات	الانفاق الاستهلاكى العائلى بالأسعار الجارية (بالمليون جنيه) (١)	معدل التطور بالأسعار الجارية (٢)	الرقم القياسى الرسمى للأسعار ١٠٠=١٩٧١/٧٠ (٣)	الانفاق الاستهلاكى العائلى بأسعار عام ١٩٧١/٧٠ (٤)	معدل التطور بأسعار عام ٧١/٧٠ (٥)
١٩٧١/٧٠	٢١١٨,٨	١٠٠	١٠٠	٢١١٨,٨	١٠٠
١٩٧٢/٧١	٢٢٣١,٢	١٠٥	١٠٢,٤	٢١٧٨,٠	١٠٣
١٩٧٣	٢٤٢٨,٨	١١٥	١٠٧,٧	٢٢٥٥,٠	١٠٦
١٩٧٤	٢٨٤٦,٥	١٣٤	١١٩,٥	٢٣٨٢,٠	١١٢
١٩٧٥	٣٢٢٦,٩	١٥٢	١٣١,١	٢٤٦١,٠	١١٦
١٩٧٦	٣٨٦٣,٤	١٨٢	١٥٠,٧	٢٥٦٣,٠	١٢١
١٩٧٧	٤٥٠٥,٠	٢١٣	١٦٨,٢	٢٦٧٨,٠	١٢٦
١٩٨١/٨٠	١٣٣٧٠	٦٣١	٢٤٠,١	٥٥٦٨,٠	٢٦٣
١٩٨٢/٨١	١٤٤٢٧	٦٨١	٢٦٥,١	٥٤٤٢,٠	٢٥٧
١٩٨٣/٨٢	١٥١٧٧	٧١٦	٣٠٤,٤	٤٩٨٥,٠	٢٣٥
١٩٨٦/٨٥	١٨٦٦٨	٨٨١	٤٨٧,٠	٣٨٢٦,٠	١٨١

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلدين (٣٢) و(٣٩) الاعداد (الاول) و(الثالث) للسنوات ١٩٧٩ ، ١٩٨٦ على الترتيب وكذلك مجلس الشعب، الفصل التشريعى الرابع، دور الانعقاد العادى الثانى، تقرير لجنة الخطة والموازنة بونية ١٩٨٦ ص ٤٨.

ويهمنا هنا أن نبدى مجموعة من الملاحظات :

الأولى : فبرغم القفزة الشكلية فى حجم الإنفاق الاستهلاكى للمصريين خلال العشرين عاما الماضية والتى قاربت التسعة أضعاف فان استخدام الأرقام القياسية الرسمية - التى هى عادة أقل كثيرا من الرقم الحقيقى - يكشف أن هذه الزيادة لم تحدث تحسنا حقيقيا فى مستوى استهلاك المصريين باستثناء الفئات التى نجحت فى التعاقد والعمل بالخارج وتمكنت بالتالى من إجراء تحسينات محدودة فى أنماط استهلاكها (المسكن - الأجهزة الكهربائية والسلع المعمرة) بل أننا بمقارنة بيانات العمودين (٢) و(٥) نجد أن معدلات التطور الاستهلاكى آخذة فى التناقص عاما بعد آخر ونستخلص أن حجم الانفاق الاستهلاكى العائلى لعام ١٩٨٦/٨٥ لا يمثل سوى ١,٨ مرة من الاستهلاك العائلى لعام ١٩٧١/١٩٧٠ ، فاذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات النمو السكانى خلال العشرين عاما الماضية حيث زاد سكان مصر من ٣٥ مليون عام ١٩٧٠ إلى ٤٨ مليون نسمة عام ١٩٨٦ أى بمعدل نمو يزيد عن ٢,٨٪ سنوياً نستنتج أن معدل نمو استهلاك الضروريات ظل متواضعا للغاية ووفقا للحالة فى عام ١٩٨٦/٨٥ فإن الإنفاق العائلى على الغذاء قد بلغ ١٠٤٩١ مليون جنيه أى بنسبة ٦٠ ٪ تقريبا من إجمالى الاستهلاك العائلى أما الإنفاق على السلع غير الغذائية والخدمية فقد بلغ نحو ٨١٧٧ مليون جنيه وظل الإنفاق الحكومى والعام يدور حول ٧٠١٩ مليون جنيه خلال ذلك العام أى بنسبة ٢٧,٣ ٪ من إجمالى الاستهلاك النهائى بالمجتمع [١٧] . وتظهر بيانات حديثة نسبياً أن هناك تضاربا كبيرا بين الأجهزة الرسمية بشأن حجم الإستهلاك العائلى فى البلاد ويقدم البيان الذى تضمنه تقرير مجلس الشورى للجنة الشئون المالية والاقتصادية عن ضبط الاستهلاك القومى عام ١٩٩٢ صورة واضحة لهذا التضارب والتناقض.

جدول رقم (٢)

إجمالى الإنفاق العائلى على المستوى القومى فى الفترة ٢٨١٩/٨١ - ١٩٩٠/٨٩

* بالمليون جنيه وأسعار ١٩٨٧/٨٦ *

السنوات	إجمالى الإنفاق القومى	الإنفاق العائلى							
		إجمالى الإنفاق العائلى	٪ من الإنفاق القومى	غذائى		غير غذائى		خدمى	
				قيمة	٪ من جملة العائلى	قيمة	٪ من جملة العائلى	قيمة	٪ من جملة العائلى
٨٢/٨١	٣١٢٣١,٠	٢٨٥٨٣,٢	٩١,٥	١٧٤٠٩,٩	٦٠,٩	٧٠٧٧,٩	٢٤,٧	٤٠٩٥,٤	١٤,٣٣
٨٣/٨٢	٣٠٧١٥,٥	٢٧٩٦٣,٨	٩١,١	١٦٩٥٧,٩	٦٠,٧	٦٩٩٦,٥	٢٥,٠	٤٠٠٩,٤	١٤,٣
٨٤/٨٣	٣١١٦٤,٥	٢٨٣٥٢,٤	٩١,٠	١٧٠٨٣,٥	٦٠,٣	٧١٢٦,٤	٢٥,١	٤١٤٢,٥	١٤,٦
٨٥/٨٤	٣٣١٢٨,٢	٣٠٤٧٧,٤	٩٢,٠	١٨١٨٦,٢	٥٩,٧	٧٧١٤,٦	٢٥,٣	٤٥٧٦,٥	١٥,٠
٨٦/٨٥	٣٤٢٩٨,٥	٣١٩٤٣,٦	٩٣,١	١٨٧٩٤,٣	٥٨,٩	٨١٩١,٥	٢٥,٦	٤٩٥٧,٧	١٥,٥
٨٧/٨٦	٣٦٦٢,٠	٣٤٥٣٢,٠	٩٤,٣	٢٠٠٤٢,٥	٥٨,١	٨٨٧٨,٨	٢٥,٧	٥٦١٠,٧	١٦,٢
٨٨/٨٧	٣٧٨١٢,٥	٣٥٩٣٨,٩	٩٥,٠	٢٠٦٤١,٢	٥٧,٥	٩٣١٤,٠	٢٥,٩	٥٩٨٣,٧	١٦,٦
٨٩/٨٨	٣٩٠٧٤,٤	٣٧٥٠١,٦	٩٥,٩	٢١٢٥٤,٢	٥٦,٦	٩٧٤٥,٣	٢٥,٩	٦٥٠٢,١	١٧,٣
٩٠/٨٩	٤٠١٨٠,٧	٣٨٧٤١,٦	٩٦,٤	٢١٨٨٠,٤	٥٦,٤	١٠٠٩٦,٤	٢٦,١	٦٧٦٤,٨	١٧,٤٦

المصدر : مجلس الشورى : التقرير المبدئى للجنة الشئون المالية والاقتصادية عن موضوع «ضبط الاستهلاك القومى» ١٩٩٢ ص ٢٥.

فالاستهلاك العائلى وفقا للأسعار الجارية الواردة فى الجدول رقم (١) والمتضمنة فى تقرير مجلس الشعب المصرى تختلف تماما عن الأرقام الواردة فى تقرير مجلس الشورى وإن كنا نرجح صحة ودقة تقرير مجلس الشعب المصرى الواردة فى الجدول رقم (١) .

الثانية : إن الرياح التضخمية التى اجتاحت الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٧٤ والاندماج المتزايد للاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالى الدولى الذى دخل عصر الكساد التضخمى قد أدى إلى انخفاض حقيقى وباستخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلكين خلال الفترة المشار اليها آنفا والتى تظهر متوسط التضخم ما بين ٧ ٪ الى ١٥ ٪ سنويا فإن زيادة الإنفاق الاستهلاكى الخاص تبدو متواضعة بصورة ملحوظة ..

وبالمقابل فإن الفئات الاجتماعية المرتبطة بحركة التجارة الداخلية و الخارجية (الوكلاء التجاريين – السماسره – تجار جملة ونصف جملة) قد استفادوا بصورة كبيرة من معدلات التضخم هذه وبالتالى تحسن وضعهم فى التأثير على عملية صياغة وصنع القرار التشريعى والتنفيذى .وقد حاولنا من واقع تقارير الغرف التجارية بالقاهرة [١٨] والمحافظات الأخرى عامى ١٩٨٦/٨٥ التعرف على اتجاهات التضخم وارتفاع أسعار أهم السلع الضرورية فأظهر التحليل أن معدل ارتفاع أسعار السلع الغذائية الضرورية خلال عام واحد قد تراوحت بين ٣٠٪ فى بعض السلع ونحو ٢٠ ٪ لبعضها الآخر وبالتالى فمن المؤكد أن الزيادة الكبيرة فى الإنفاق الاستهلاكى العائلى تعود فى وجهها الأخر إلى ارتفاع أسعار أهم الحاجيات الاستهلاكية .

الثالثة : أن السياسة المالية للحكومة طوال العشرين عاما الماضية كانت بمثابة أداة من أدوات التغذية العكسية لعوامل التضخم الجامح فى الاقتصاد المصرى فالتمويل بالعجز اتخذ أبعادا فى غاية الخطورة حيث أزداد البنكنوت المصدر من ٤٦٧ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٦٥ إلى أن بلغ ١٨١٢ مليون جنيه فى فبراير ١٩٧٨ وتجاوز فى يونية عام ١٩٨٥ نحو ٧٣٥٠ مليون جنيه [١٩] وقد أدى هذا الإفراط فى استخدام أسلوب الاقتراض من الجهاز المصرفى إلى دفع حلزون التضخم إلى أعلى مستوى شهده الاقتصاد المصرى فى تاريخه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن .

وفى محاولة من جانب عدد من الباحثين لقياس مدى عدالة الأجور بين مختلف المجموعات الوظيفية المختلفة تبين مجموعة من المؤشرات ذات الدلالة نذكر منها :

(١) أن الرقم القياسى للأجر الحقيقى فى القطاعات السلعية قد انخفض من ١٠٠ عام ١٩٧٥ (باعتبار عام ١٩٧٥ يمثل سنة الاساس) إلى ٩٥,٨ عام ١٩٧٧ ثم تحسنت قليلا عام ١٩٨١/٨٠ إلى ١١٨,٩ .

وبالمقابل قفز الرقم القياسى للأجر الحقيقى للمشتغل فى قطاعات التوزيع إلى ١٨٥,٢ خلال نفس الفترة [٢٠] مما يعكس اختلالا هيكليا واجتماعيا فى نفس الوقت ... وفى دراسة سرية قام بها الجهاز

المركزى للتنظيم والادارة – حول متوسط الأجر الحقيقى للعاملين بقطاع الأعمال الحكومى من واقع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ١٩٨٤/٨٣ تبين وباستخدام الرقم الرسمى القياسى لأسعار المستهلكين لعام ١٩٨٤ أن متوسط الأجر الحقيقى للعاملين لشركات القطاع العام لا يتجاوز ٤/١ متوسط الأجر الاسمى الذى تظهره بيانات الحكومة وهو يدور فى المتوسط حول ٤٠٠ جنيها سنويا للمشتغل مقابل ١٨٠٠ إلى ٢١٠٠ جنيها كأجر اسمى) [٢١] وبرغم أن هذا المتوسط الحقيقى يغفل تباينات توزيع الدخل بين المجموعات الوظيفية المختلفة وفط التشوه الحادث فعلا فى هياكل الأجور بالمصالح الحكومية المختلفة (لوائح خاصة ، كادر عام ... الخ) .

(٢) إن فجوة الأجور بين العاملين بالقطاع الحكومى من جهة وشركات القطاع العام من جهة أخرى آخذه فى التزايد وكذلك فإن الفجوة بين هذين القطاعين وبين المشروعات الاستثمارية الخاصة والأجنبية والمشتركة قد تعدت كل التصورات الممكنة بحيث أصبح وجودها يشكل عبء اجتماعيا ونفسيا مفزعا للعاملين فى الحكومة والقطاع العام وهكذا بات حلم الملايين من العاملين فى مصر أما الهجرة والعمل فى أحد الأقطار النفطية العربية أو على الأقل العمل فى إحدى المؤسسات الاستثمارية حتى لو أدى ذلك لمطالبة العديد منهم ببيع شركات الحكومة إلى هذه المؤسسات أو ادماجها فى احدى الفروع الاجنبية ليشكلا شركة استثمارية بصرف النظر عن مخاطر ذلك على الاقتصاد المصرى * .

(٣) كما أسهمت التغيرات الاقتصادية وفتح المجال أمام القطاع الرأسمالى الفردى فى مصر وتحريره من كافة القيود السعرية والضريبية إلى بروز فجوة واسعة فى مستوى الأجور والإنفاق ، وقد تبين فى " بحث ميزانية الاسرة بالعينة ١٩٨٢/٨١ " أن نسبة ما ينفقه أفراد العينة على الطعام والشراب فقط فى مدن الجمهورية قد تجاوز ٥٠,٧ ٪ واذا أضفنا اليها الدخان والمكيفات والملابس ترتفع إلى أكثر من ٦٨ ٪ أما فى الريف فيزداد الأمر سوء حيث تبلغ هذه النسبة ٦٠,٩ ٪ من اجمالى إنفاقهم واذا أضفنا نفس المجموعتين السابقتين ترتفع النسبة إلى ٧٦,٧ ٪ أما وسائل الثقافة والتسلية فلم تتجاوز ٠,٨ ٪ [٢٢] .

والمدهش هنا هو تجاهل جميع المسئولين الرسميين وأبواق الدعاية الحكومية مرارة الواقع فترتفع الاصوات بين الحين والاخر مطالبة بالاستجابة لشروط مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولى) لإلغاء الدعم الذى لم يتجاوز فى موازنة السنة المالية ١٩٨٤/٨٣ نحو ١٦٨٦ مليون جنيه بينما بلغت الإعفاءات الجمركية والضريبية عام ١٩٨٢ وحدها نحو ١٩٢٣ مليون جنيه [٢٣] .

نحن هنا إزاء ظاهرتين متسقتين من حيث الشكل والمضمون :

فأولا : هناك معدل زيادة سنوى متواضع للأجور الاسمية لم يتجاوز ١٣ ٪ خلال السنوات العشر

* حدث ذلك فى عشرات من وحدات القطاع العام مثل شركة البطاريات الجافة (التى ضمت بجزء منها فى شركة انجليزية أو شركات المقاولات والإسكان الحكومية .

(٧٤-١٩٨٤) وبنحو ١٥ ٪ خلال السنوات العشر اللاحقة (٨٤-١٩٩٤) [٢٤].

ثالثا : هناك معدل تضخم سنوى تراوح بين ٣٠ - ٤٠ ٪ سنويا ابتلع كل زيادة اسمية فى الأجور ودفع بكاسبيها إلى قاع المدينة وأوحال الجريمة غير المنظورة (الرشوة) والمنظورة (الاختلاس) وبالتوازى تسير عملية منح التسهيلات والإعفاءات الجمركية والضرائبية على قدم وساق لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين من كل صوب وحدب والاخيرون تبدو علاقات التشابك الاجتماعى والعائلى بينهم وبين صناع القرارات السياسية حميمة للغاية [٢٥] .

يؤكد أحد الاقتصاديين على أن إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الملكية قد تمت أساسا لصالح طبقة جديدة - غير منتجة من وجهة النظر الاجتماعية - التى تعمل على الكسب السريع من المضاربة والسمسرة واستغلال النفوذ والمشكلة هى أن هذه الطبقة تتميز بارتفاع ميلها للاستهلاك مع ما يترتب على ذلك من شيوع أنماط الاستهلاك الترفى وتعمل هذه الأنماط من خلال أثر التقليد والمحاكاة على خلق التناقض بين التطلعات الاستهلاكية والدخول المتواضعة، الأمر الذى يؤدى إلى السعى وراء المال بأى وسيلة وبالتالى فإنها تدفع على الانحراف والفساد [٢٦] .

إن هذا المحيط بشكل عام قد خلق واقعا من الاغتراب الفردى والجماعى ظهر ذلك جليا فى حالات التمرد المتعددة الأشكال والمتباينة المنابع الفكرية وكذلك الهجرات الجماعية والفردية إلى الخليج تحت عنوان (العمل فى الخارج) سواء للبلاد العربية أوالأجنبية .

ومسألة توزيع الدخل ليست قاصرة على تلك الأشكال المعروفة (أجور وأرباح .. الخ)فحسب بل هى تعد من وجهه النظر الاجتماعية أشمل من ذلك وأعمق وتوزيع الموارد الاقتصادية فى المجتمع يعبر بذاته عن نمط محدد من توزيع الدخل .

ومما لاشك فيه أن عمليات تخصيص الموارد المحدودة أصلا سوف تعكس ليس آليات العرض والطلب المرتكزة على المعطيات الجديدة فحسب وانما سوف تعكس كذلك مدى التأثير السياسى للقوى الاجتماعية الرأسمالية الجديدة فى عملية صنع القرار وصياغة التشريعات والقوانين فى المجلس النيابى ليتأسس بذلك حلف طبقى جديد يسعى دائما عبر سيطرته المطلقة على إدارة التشريع والتنفيذ لتوجيه الموارد الاقتصادية والمالية لخدمة أغراضه المحدودة والأنانية .

❑◆❑

المبحث الثامن

اختلال تخصيص الموارد الاقتصادية فى ظل الانفتاح

إذا كان ثمة صعوبات حقيقية فى إجراء دراسات شاملة وموثوق بها حول نمط توزيع الدخل القومى والتوزيعات الأجرية الرسمية والظلية بين مختلف القوى والطبقات الاجتماعية فى البلاد فان تخصيص وتوزيع الموارد المادية والخدمية المحدودة فى المجتمع تعبر بحد ذاتها عن نمط من أنماط توزيع الدخل .

وبالقطع فإن من غير المقصود أن تكون مثل هذه الادارة الاقتصادية مقطوعة الصلة عن شبكة المصالح المعقدة والمتعددة المسالك والدروب بين أصحاب القدرات المالية والاقتصادية من ناحية ومتخذى القرارات التشريعية (المجلس النيابى) والتنفيذية (رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والوزراء ... الخ) من ناحية أخرى .

سنحاول هنا التعرض إلى قطاعات اقتصادية وخدمية رئيسية ، تشكل فى تقديرنا عصب الحياة الاجتماعية المصرية وعقدة العقد فى التركيبة النفسية والسلوكية للأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة خلال العشرين عاماً الماضية وهذه القطاعات هى :

- النقل والمواصلات .
- الإسكان .
- الخدمات الصحية والعلاجية .
- السياسة الضرائبية .

ولا يعنى ذلك بالضرورة أن هذه القطاعات هى التى تعانى من مظاهر الاختلال فى توجهاتها السياسية العامة بقدر ما يأتى تركيزنا عليها ، من واقع تداخلها المعقد بالحياة كما سبق وأسلفنا ، ومن دافع الاعتراف بالثقل الذى تشكله فى الأداء الاقتصادى والمالى فى الاقتصاد المصرى وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية والثقافية والتعليمية بل وحتى السياسية لمختلف الفئات والطبقات الاجتماعية فى البلاد .

أولاً: النقل والمواصلات *

لسنوات طويلة ظلت مشكلة النقل والمواصلات من أهم المشاكل التى تواجه الفقراء فى مصر وفى ظل حملات إعلامية مكثفة لزيادة الإنتاج وتنمية مشاعر الانتماء كانت نصالها تتكسر كل يوم أمام الممارسة اليومية الطبقية التى تواجه هذا الانسان وهو فى طريقه إلى مواقع العمل والإنتاج حيث يعانى من عذاب المواصلات والنقل فى وقت كانت مظاهر الترف البادية على الوزراء ورؤساء مجالس الإدارات ليست فى حاجه إلى تعليق .

وبرغم قدم هذه الظواهر فى المجتمع المصرى سواء قبل ١٩٥٢ أو بعدها ، إلا أن سنوات الانفتاح كانت قد أضافت وعمقت من هذه المشاعر الاغترابية بفعل التناقض الذى بدا أكثر وضوحا وأكثر حده. وبالقطع لم ينجح حراك الحقبة النفطية وتمكن الكثيرون من شراء السيارات الخاصة أو حتى أجرة (تاكسى) تستخدم لكلا الغرضين (تجارى - عائلى) فى التخفيف من حدة المشاعر المترسبة فى الأعماق بالغبن للذين قدرلهم أن يظلوا يعملون فى مواقع الإنتاج والخدمة المدنية فى مصر ذاتها .

لقد كان استحضار هذه المشاعر من اللاوعى إلى الممارسة ، يتم صباح ومساء كل يوم أثناء استخدام العامل أو الموظف لوسائل النقل العام فى المدن أو الريف .

فعلى سبيل المثال بينما كان عدد ركاب وسائل النقل العام بالمدن المصرية عام ٦٩/ ١٩٧٠ قد بلغ نحو مليون راكب يوميا فان عدد السيارات العامة (الأتوبيس) المخصصه لنقل هؤلاء إلى مواقع عملهم لم تكن تزيد عن ١٩٩٠ سيارة [٢٧] أى أن هناك سيارة واحدة لكل ١٦٥٧ راكبا واذا أخذنا بالاعتبار عدد ساعات التشغيل للسيارة ومستوى الخدمة المرورية فى ذلك الوقت فان السيارة التى كان من المفترض أن تحمل ٧٠ مواطنا على الأكثر فى الدور الواحد (الفرده) كانت تحمل فى الواقع أكثر من مائه راكب تزيد عن ذلك فى ساعات الذروة ؟

وإذا أضفنا إلى ذلك ركاب الضواحى والبالغ عددهم نحو ٠,٥ مليون راكب وركاب السكك الحديدية البالغ عددهم عام ١٩٦٥ نحو ١٧٢ مليون راكب [٢٨] فان تأثير هذا الواقع اليومى كان يدفع فى مسار القطعية والاغتراب بين الأهداف الوطنية والقومية من جهة والطموحات والمعاناة اليومية لملايين الفقراء من جهة أخرى لتخلق بذلك أرضا حقيقية لبيع الوهم بالرخاء والسلام فيما بعد عام ١٩٧٣ . وهنا يثور التساؤل ما الذى أضافته سنوات الانفتاح على هذه المعطيات ؟

نستطيع رصد أربعة ظواهر جديدة فى هذه المنظومة المعقدة :

أولاً : برز اندفاع كبير نحو شراء السيارات الخاصة والأجرة خلال سنوات الانفتاح وساهمت قرارات الاستيراد بدون تحويل عمله والسماح بشراء أكثر من سيارتين للشخص الواحد سنويا من الخارج منذ عام ١٩٧٦ فى زيادة حدة هذه الاندفاعات وتنشيط تجارة السيارات والضغط بالتالى على موارد النقد الاجنبى المتاحة للمجتمع من ناحية والضغط كذلك على متخذى القرارات لزيادة المخصصات المالية

---

* يقصد بالنقل والمواصلات هنا وسائل نقل الركاب العام كالأتوبيسات والسكك الحديدية وقطارات الضواحى وكذا وسائل الاتصال بخلاف قناة السويس والنقل الجوى والاتصالات مثل الهاتف والتلغراف والبريد والتلكس .. الخ .

والاعتمادات الهادفة لتوسيع شبكة الطرق وإقامة الكباري لتخفيض حدة الاختناقات المرورية بالمدن الكبرى ويكفى أن نشير إلى أن عدد السيارات الملاكى المرخص لها بالسير فى طرق الجمهورية قد ازدادت من ٥٦٤٤٨ سيارة عام ١٩٥٢ إلى ١٠٨٢٢٢ سيارة عام ١٩٧٠ (بمتوسط زيادة سنوية قدره ٥,١ ٪) ثم أخذت فى الزيادة بقفزات كبيرة بعد ذلك فبلغت عام ١٩٨٠ نحو ٣٣٥٦٤٤ سيارة (أى متوسط زيادة سنوية خلال هذه الفترة بلغ ٢١ ٪ تقريبا ثم قفزت بعد ذلك حتى تجاوزت ٨٧٥ ألف سيارة ملاكى عام ١٩٩١[٢٩] وإذا أمكن تحديد حجم الانتاج المصرى من سيارات الركوب الخاصة والمطروحة بالسوق المحلية والتى لا تتجاوز سنويا ٥ آلاف سيارة [٣٠] خاصة فإننا نستخلص أن عدد السيارات المستوردة سنويا تتراوح بين ٢٥ ألف إلى ٤٠ ألف سيارة من جميع الماركات * .

ويقدر حجم المبالغ المخصصة لشراء السيارات خلال السنوات الخمس الأولى من الانفتاح (٧٦-١٩٨٠) وسريان قرارات التيسيرات الجديدة بنحو ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مليون دولار هذا بخلاف المبالغ المخصصة لاستيراد قطع غيارها والتى تتجاوز ١٥٠ مليون دولار وقد ازدادت وطأة هذه الممارسات الاجتماعية والاقتصادية بعد ذلك التاريخ ، حيث شهدت أسعار هذه السيارات ارتفاعا كبيرا سواء فى الاسواق المحلية أو الدولية كما شهدت شوارع القاهرة والمحافظات المختلفة ظهور سيارات خاصة يتجاوز سعر الواحدة نصف مليون جنيه (مرسيدس ٥٠٠) هذا فى الوقت الذى يشير فيه التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ١٩٨٣/٨٢ إلى أن حجم الأموال المخصصة لاستيراد سيارات خاصة لم يتجاوز ذلك العام ٥٠ مليون جنيه[٣١] بخلاف التيسيرات الجمركية التى منحت لنوعيات معينه منها طوال السنوات العشر الماضية وهو ما عبر عنه بوضوح أحد الوزراء المصريين عام ١٩٧٧ على صفحات الجرائد قائلا (أى تثريب على من يملك نقداً أجنبياً ليستورد سيارة ليستخدمها أهله وذووه حتى يوفر عليهم متاعب الزحام فى وسائل النقل العام وإذلال سائقى التاكسيات ، هل نحرم عليه ذلك ونطلب منه أن يتحمل كما يتحمل الآخرون غير ميسورى الحال لان المساواة فى الظلم عدل) ** [٣٢].

وقد أظهرت إحدى الدراسات الهامة التى أعدتها مجموعة عمل مشتركة (أمريكية ومصرية) حول (النقل والتخطيط الاقليمى) فى مصر أن فاقد تشغيل السيارات الخاصة فى مصر يصل إلى ٥٠٠ مليون جنيه ، كما قدرت الدراسة أن تكاليف الاستثمارات والمصروفات اللازمة لاستيعاب ٤٥ ألف سيارة خاصة جديدة فى طرق الجمهورية عام ١٩٨٤/٨٣ تعادل ١٠٠٠ مليون جنيه (ألف مليون

* أشار الكاتب الصحفى صلاح منتصر فى عموده اليومى بجريدة الاهرام الى حقيقة فى غاية الاهمية حينما أكد أن أنواع السيارات الخاصة التى تسير فى طرق الجمهورية قد تجاوزت ٥٥ ماركة من جميع دول العالم مما يؤثر على عمليات الصيانة وحصيلة النقد الأجنبى للمجتمع بفعل تخصيص مبالغ كبيرة لاستيراد قطع غيار لهذه السيارات حتى لا تتعطل وتصبح عبء على حركة النقل والمرور (الاهرام ١٩٨٣/١٢/٢٧) .

** علينا أن نلاحظ وندقق فى الألفاظ التى استخدمها الوزير المسئول عن التجارة والتموين (الزحام ، إذلال، غير ميسورى الحال) والتى تعبر عن درجة من الإقرار بمشاكل الزحام وإذلال سائقى التاكسيات دون اهتمام حكومى جاد للتعامل مع القضية باعتبارها قضية إنتاجية وليست مسألة أخلاقية (ميسورون وغير ميسورين) وهى على أى حال تصلح نموذجاً لتحليل الاتجاهات الفكرية والقيمية لوزراء الانفتاح فى مصر .

جنيه) وذلك بتوسيع الطرق القائمة واضافة طرق جديدة وكذا تكاليف الوقود والصيانه نظرا لارتفاع معدل استهلاك الوقود للمركبات فى مصر الذى ازداد من ٤٤ لتر كل مائة كيلو عام ١٩٧٣ إلى ٤٩ لتر عام ١٩٧٨ ثم إلى ٥٤ لتر عام ١٩٨٢ [٣٣]. وهو ما يمكن توفيره فى حالة الاعتماد على النقل العام واجراء التحسينات اللازمة بشأنها [٣٤].

كما قدرت نفس الدراسة أن مشغولية الطريق للراكب الواحد للسيارة الخاصة تعادل ثمانى مرات إلى ست عشرة مرة لراكب الاتوبيس العام وذلك على اعتبار أن ٧٠ ٪ من الرحلات اليومية لركاب العاصمة والبالغ عددهم ٤,٥ مليون راكب تقوم بها وسائل النقل العام بينما تقوم السيارات الخاصة بنقل ما يقل عن ١٥ ٪ من ركاب العاصمة أما الباقى فيتوزع بين ركاب مترو مصر الجديدة (٦٪) وخطوط الضواحى والسكك الحديدية (٩٪) .وإذا أخذنا على سبيل المقارنة - فى حساب متوسط خدمة النقل لسكان أعلى قمة الهرم الاجتماعى فى مصر والفئات المتوسطة والبالغ عددهم نحو ٤ مليون مواطن (١٠٪ من سكان ريف ومدن الجمهورية) يتركز أكثر من نصفهم بالمدن المصرية مقابل نحو ١٠ مليون مواطن يستخدمون وسائل النقل العام بالمدن وأتوبيسات المحافظات يوميا وذلك حسب الموقف عام ١٩٨٠ [٣٥] . فان نصيب الفئة الأولى هى سيارة خاصة لكل ١٢ مواطن مقابل سيارة أتوبيس لكل ١٥٦٩ مواطنا (باستبعاد سكان الضواحى والسكك الحديدية) .

واذا استبعدنا الاتوبيسات الاحتياطية وغير الصالحة للخدمة فان الرقم يتضاعف لنحو سيارة واحدة لكل ٣٠٠٠ مواطن تقريبا .

ثانيا : الظاهرة الثانية التى أفرزتها سنوات الانفتاح الاقتصادى والحقبة النفطية فى مجال النقل والمواصلات هى الاتجاه المتعاظم من جانب الأفراد لتوجيه مدخراتهم للاستثمار فى شراء السيارات الأجرة (سرفيس وتاكسى) حيث زاد عدد هذه السيارات المرخص بها من ٢١٢٦٧ سيارة عام ١٩٧٠ إلى ٩٨٧٧٣ سيارة عام ١٩٨٠ (متوسط زيادة سنوية تبلغ ٣٦ ٪ خلال الفترة) ثم إلى نحو ٢٥٠ ألف سيارة أجره عام ١٩٩١ وهو ما أدى لنقل جزء من عبء النقل العام للسكان من الدولة إلى القطاع الرأسمالى الفردى وتحمل الآلاف من المواطنين بالأعباء المالية المترتبة على ذلك الانتقال كما أن هذه الظواهر قد أدت إلى اتساع رقعة المساحة الاقتصادية المخصصة لدخول الظل خاصة العاملين بالحكومة والقطاع العام الذين اتجه عدد ليس بالقليل منهم إلى هذا الشكل الاستثمارى لتغطية الفجوة بين مصروفاته الأسرية المتعاظمة بفعل موجات التضخم الجامح بالمجتمع والمرتبات المحدودة .

كما يلاحظ المرء التطور الكبير الذى طرأ على استخدام السيارات النقل والمقطورة كأحد أشكال الاستثمار الفردى حيث زاد عددها من ٣٧٢٦٤ سيارة ومقطورة عام ١٩٧٣ إلى ١٣٠٠٤٢ سيارة ومقطورة عام ١٩٨٠ (بمتوسط زيادة سنوية بلغ ٣٥,٦ ٪ خلال الفترة) ويظهر البيان المتاح من إدارة المرور بوزارة الداخلية أن التركز النسبى الأعلى لتراخيص سيارات النقل والمقطورة أصبح فى محافظات الصعيد وبخاصة سوهاج وأسيوط وهو ما يحمل دلالات اجتماعية واقتصادية وسياسية سوف نتعرض إليها فى الفصل السادس من هذا المؤلف .

جدول رقم (٣)

عدد السيارات فى جمهورية مصر العربية التى تحمل أرقاما من أقسام المرور والموجودة بالحركة فى نهاية ديسمبر خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩١

البيان / السنة	ملاكى	كرانان	أجره	تحت الطلب	اتوبيس				مقطوره	جرار زراعى	موتوسيكل	هيئة سياسية	تجارى	المجموع
					عام	خاص	سياحه	مدارس	نقل					
١٩٧٣	١٢٦٦٨٠	٨٨	٢٨٣٩٩	٨٤٧٠	٥٢٨٥	١٧٤٥	٣٩٢	٥١١	٣١٥٣٨	٥٧٢٦	٢٨٠٤	٣٧٢٢١	١٢٦٥	٥٧٦	٢٥٢٦٨٨
١٩٧٤	١٣٨٣٣٣	٧١	٤٠٠٦٩	٣٦٠٣	٤٩٢٦	٢٨٦٦	٤٣٥	٤٨٤	٣١٤٧٥	٦٥٣١	٢٣١٨	٤٠٩٢٣	١٨٥٥	٦١٥	٢٧٥٥٠٤
١٩٧٥	١٥٣٧٣٣٤	٧٧	٥٧٨٦٩	٨٦٩	٥٠٨٠	٣٤١٥	٥٦٣	٤٨٤	٣٦٧٧٦	٧٦٩٣	٤٠٣٥	٤٩٥٦٥	٢٢٢٥	٨٣٦	٣٢٣٢٢١
١٩٧٦	١٧٥٥٢٣	٨١	٦٦٠٧٤	١٥٥	٥٣٠٢	٤٣٢٦	٦٧٩	٥٢٠	٤٦٥٧٥	٩٩٤٨	٥٣١٠	٦٣٦٣	٢٦٧٣	١٢٠٤	٣٨١٨٣٣
١٩٧٧	٢٠٩٥٨٤	٨٨	٦٨٧٨٠	١٨٢	٤٤٣٠	٤٥٤٢	٨١٦	٥٤٩	٥٣٧١٣	١١٠٠٠	٥٦٣٢	٧٧٨٨٧	٣٢٤٠	١٤٥٤	٤٤١٨٩٧
١٩٧٨	٢٤٥٢٩٣	١١٢	٧٨٦٢٣	٢٠٩	٥٤١٨	٥٧٩٢	٩١٧	٦١٠	٧٢٢١٢	١٣٧٩٩	٨١٨٧	٩٤١٧٤	٣٨٣٤	٢١٤٣	٥٣١٣٣٣
١٩٧٩	٢٨٣٨٣٢	١٢٧	٨٧٧٣٤	٢٥١	٦٠٦٧	٧٠٧٦	٩٧٤	٧٠٨	٩٠٨٣٣	١٣٩٠٤	١٠٣١٨	١٠٩٤٣٠	٥٣٥٧	٢٤٨٩	٦١٩١٠٠
١٩٨٠	٣٣٥٥٠٠	١٤٤	٩٨٧٧٣	٢٩٦	٦٣٧٥	٨٥٩١	٩٦٠	٧٦٣	١١٣٣٣٥	١٦٧٠٧	١٣٠٦٧	١٢٩٤٥٥	٤٦١٢	٣٣٥٩	٧٢١٥٣٧
١٩٨٧	٧٨٣٣٠٦	٢٥١	١٧٥٧٣٣	٧٦٦	٩٣٨٣	١٩٧٨٥	٢٢٠٤	١١٦٢	٣٠٢٣٧٩	٣٩٧٨٦	٢٠٦٣٤	٢٨٢٦٨٢	٦٠٥٧	٣٣١٥٧	١٧٥٢٠٩٧
١٩٨٨	٧٩١٢٤٥	٢٤١	١٨٤٣٥٨	٨٠٢	٩٨٥٢	١٧٨٧٣	٢٥٧٨	١٢٨٦٦	٣١٨٤٧٨	٣٩٩٤٢	٢١١٣٣	٢٩٨٩٢٩	٤٦٤٥	١٢٠٧٢	١٧٨٧٣٦٧
١٩٨٩	٨٢٢٨٦١	٢٧٤	١٩١٠٨٨	٨٤٩	١٠٢٩٤	١٥٧١٨	٣٠٢٢	١٣٧٥	٣٣٢٢٢٩	٣٩٣٩٣	٢٠٤٧٢	٣١٨١٧٦	٤٨٥٧	١٢٥٠٣	١٨٦٠٩١٤
١٩٩٠	٨٥٣٥٥١	٢٥٩	١٩٥٠٧٠	٨٦٦	١٠٧٦٨	١٧١٣٨	٣٤٥٣	٣٤٥٣	٣٤٦٨٧٥	٤٠٨٤٧	٢٠٥٥٩	٢٣٠٥٢١	٤٩٧٨	١٢٧٩٤	٢٠١٧٩٤٣
١٩٩١	٨٧٦٤٨٧	٣٥٥	١٩٩٥٦٣	٨٧٩	١١٠٤٦	١٥٥٦٦	٣٨٢٦	٣٨٢٦	٣٥٦٥١٢	٤١٠٩٥	٢٠٤٤٧	٣٢٩٢١٧	٥٢١٨	١٢٨٣٨	٢١٠٢١٨٢

المصدر : وزارة الداخلية ؛ الإدارة العامة للمرور ، إدارة الإحصاء ١٩٩٢

ثالثاً : إن هذه القفزة الكبيرة فى أعداد السيارات بشوارع الجمهورية عموما والعاصمة (القاهرة) بشكل خاص قد أدى الى ازدياد حوادث الطرق وأصاب المجتمع وأفراده عموما بدرجة من الاضطراب والاحساس بالقلق والتوتر المستمرين (وهو ما سنتعرض له تفصيلا بعد قليل) يكفينا هنا عرض الجدول التالى لحوادث المرور فى مصر :

جدول رقم (٤)

القتل والإصابة الخطأ من حوادث المرور ١٩٦٩ - ١٩٩١

السنة	جنح القتل والاصابة الخطأ من حوادث المرور	
	عدد القتلى	عدد المصابين
١٩٦٩	٢٤١٥	١٣٨٨٤
١٩٧٠	٢٦٢٨	١٥٦٧٧
١٩٧١	٢٨٩١	١٦٥١٣
١٩٧٢	٢٩٢٥	١٩٩٩٠
١٩٧٣	٣٠٢٥	١٧٠٢٣
١٩٧٤	٣٣٠٩	١٥٥٥٨
١٩٧٥	٣٦١٨	١٧٦٠١
١٩٧٦	٤٢٣٠	٢٠٠٩٨
١٩٧٧	٤١٨٥	٢٢١٣٩
١٩٧٨	٥٩٢٨	٢٤٢٠٧
١٩٨٠	٤٩٩٩	٢٢٥١٩
١٩٨١	٤٢٠٤	٢٠٩١٩
١٩٨٧	٤٧٨٨	٢٤٦٧٦
١٩٨٨	٤٢٠٣	٢٠٦٥٤
١٩٨٩	٤٦٩٢	١٨٩٥٢
١٩٩٠	٤٦٩٨	٢٠٨٨٠
١٩٩١	٤٩٢٩	٢١٩٩٦

المصدر: *تقارير الأمن العام ، وزارة الداخلية للسنوات من سنة ١٩٦٩ حتى ١٩٧٤*
أما بعد ذلك فمصدره الادارة العامة للمرور - قسم الاحصاء .

ويتبين بوضوح مدى القفزة الكبيرة فى حوادث المرور المسجلة لدى وزارة الداخلية فقد بلغ عدد الحوادث عام ١٩٩١ حوالى ١٩٥٧٧ حادثاً ترتب عليها هذا العدد من القتلى والمصابين كما بلغت التلفيات نحو ١٠٠٧٢ . ونستطيع القول بأن هناك حوادث أخرى تصل الى أضعاف هذا العدد المسجل لا يتم تسجيلها أو الابلاغ عنها بسبب بساطة التلفيات والإصابات أو التصالح وأن كان ذلك

لاينفى الطابع الاضطرابى والقلق النفسى لسكان المدن المصرية . ومن ناحية أخرى فإن هذا العدد الهائل من السيارات قد رفع نسبة التلوث بالمدن الكبرى فى مصر ، ففى القاهرة قدرت بعض الدراسات التى قام بها فريق من الخبراء المصريين والأمريكيين أن كمية العادم من كل سيارة يصل الى ٨ أقدام مكعبة فى الدقيقة تحوى ٦٣ ٪ من غاز أول أكسيد الكربون السام ومع كثافة السير على الطرق (القاهرة مثلا يعبر شوارعها المحدودة أكثر من مليون سيارة فى اليوم الواحد) فلنا أن نتصور هذا الجحيم الذى يحياه سكان العاصمة وخاصة الفقراء منهم [٣٦] .

لقد كانت حقائق الواقع المر دافعًا أمام بعض الجهات الحكومية والرسمية لتناولها والاشارة اليها ففى دراسة " شعبة المواصلات - المنبثقة من المجلس القومى للانتاج - أكدت ضرورة التركيز على خدمات النقل العام ووسائل انتقال الجماهير بدلاً من الاستثمار فى الطرق العلوية لصالح أصحاب السيارات الخاصة الذين لا تتجاوز نسبتهم ١,٥ ٪ من سكان العاصمة [٣٧] . وهو ما سبق وأكد عليه الدكتور على الجريتلى فى دراسته القيمة عن الاقتصاد المصرى فى ربع قرن قائلا : (إن الدولة قد سارت مؤخرا على سياسة خاطئة إذ سمحت بزيادة كبيرة فى استيراد السيارات الخاصة بدلا من زيادة الاعتمادات المخصصة للنقل العام بأنواعه) [٣٨] .

رابعاً : برغم ما تحمله الظاهرة الرابعة من ايجابية الا أن استمرار الطابع الطبقى لتوزيع الخدمات الاتصالية لصالح الفئات الاجتماعية المتربعة على قمة الهرم الاجتماعى فى البلاد وبعض الفئات الوسطى جعلت من الصعب الحديث عن تطور ايجابى عام فى المجتمع فى مجالات الاتصالات الهاتفية والتلكس ووسائل الاتصال الدولية .

ووفقاً لما هو متاح من هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية فإن عدد السنترالات الهاتفية قد زاد من ٤٠٥ سنترالا عام ١٩٦٧ بطاقة قدرها ٣٠٦ ألف خط تليفونى الى ٥٠٧ سنترالا عام ١٩٧٥ بطاقة بلغت ٣٧٣ ألف خط تقريبا ثم تحسن الحال عام ١٩٨٥ بزيادة عدد السنترالات إلى ٩٣٩ سنترالا بطاقة تجاوزت المليون خط تقريبا (١,١ مليون خط تليفونى) . وفى يونيه ١٩٩٥ بلغت خطوط الهاتف العاملة نحو ٢,٧ مليون خط موزعة بين : ٢ مليون فى خدمات المنازل بنسبة ٧٥,٢٪ و ٥٨٣ ألف خط لخدمات التجارى (رجال أعمال وغيرهم) بنسبة ٣٨,٣٪ أما الخدمات الهاتفية الحكومية فقد بلغت ١٣٩ ألف خط بنسبة ٢٦,٦٪ .

بيد أن تحليل التوزيع الجغرافى يظهر أن أكثر من ٧٥٪ من هذا التحسن قد طرأ بصورة أساسية فى المدن والمحافظات الحضرية (القاهرة ، الاسكندرية ، الجيزة ، بورسعيد ، الاسماعيلية) وظل الحال دون المستوى المأمول بالريف كما أن التوزيع الاجتماعى يظهر أن هذه التوسعات جاءت لصالح فئات وسطى أو أخذت وضعها على قمة الهرم الاجتماعى أثناء الحقبة النفطية .

ويبدو الأمر مماثلا إلى حد كبير بالنسبة لخطوط التلكس التى تقوم أساسا على خدمة قطاعات المال والأعمال .

جدول رقم (٥)

تطور الخدمات الاتصالية خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٨٥

البيان	الهاتف التليفون			التلكس		الكابلات البحرية		الاقمار الصناعية	
السنوات	عدد السنترالات	عدد الخطوط	عدد المكالمات	عدد الخطوط	عدد النبضات	عدد	سعة	عدد	سعة
١٩٦٧	٤٠٥	٣٠٥٨٩٥	...	...	...	-	-	-	-
١٩٧٥	٥٠٧	٣٧٣٠٨٩	...	٦٢٠	...	٢	٦٠٠	-	-
١٩٨٠	٦٧٨	٤٦٠٢٦٧	١٤ مليون	٣٥٢٠	٢,١ مليون	٢	٦٠٠	١	١٣٨
١٩٨٥	٩٣٩	١١٠٦٥٩٤	٥٠,٩ مليون	٩٣٤٠	١٣,٥مبين	٢	١٢٢٤	٢	٧٥٦
١٩٩٥	...	٢٧١٦٢١٣	...						

المصدر : *هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ١٩٨٦ وجريدة الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٥ ، والكتاب الإحصائى السنوى يونيه ١٩٩٦ ص ١٦٥ .*

(....) بيانات غير متاحة

هذا التوسع فى الخدمة الهاتفية والاتصالات خلال الفترة (من جهاز هاتف لكل ١١٤ مواطنا عام ١٩٦٧ الى جهاز واحد لكل ٤٢ مواطنا عام ١٩٨٥ ثم جهاز هاتف لكل ٢٥ مواطناً) لم يكن سوى اضافة لاختلال قائم فعلا فى توزيع الموارد والخدمات فى المجتمع ذلك أن مراجعة التوزيع الاقليمى لهذا التوسع تظهر أن ٨٠ ٪ من خطوط الهاتف القائمة تتركز فى المحافظات الحضرية الأربعة (القاهرة - الاسكندرية - بور سعيد - السويس) وبقية المدن بالمحافظات الأخرى ولا يتجاوز نصيب ريف الجمهورية والذى يقطنه ٥٤ ٪ من سكان مصر سوى ٢٠ ٪ من خطوط الهاتف [٣٩] .

وبالمقابل فان تحليل تركز التوسعات الجديدة للخدمات الهاتفية فى المدن نفسها يكشف عن تباين اجتماعى عميق الدلالة ، ذلك أن نحو ٣٠ ٪ من خطوط الهاتف توجد لدى المشروعات والمحال التجارية كما أن إدخال نظام الاشتراك السريع (بنظام الدفع الفورى) قد أدى إلى تشوهات اضافية .

ولا شك أن استمرار نظام تخصيص وتوزيع الموارد المستند إلى آليات العرض والطلب بكل ما يصاحبه عادة فى بلد متخلف من تداخل هياكل سعرية وتكاليف دولية سوف تؤدى على المدى المتوسط والطويل إلى تركزات اقتصادية للثروة معوقة لقوى الإنتاج ذاتها .

* * *

ثانيـا : الإســـــكان

عندما عرفت التجمعات البشرية الأولى ظاهرة الاستنبات الطبيعى (الزراعة) وأجاد الإنسان بالتالى انتاج غذائه بنفسه من خلال عملية الزراعة عرف لأول مرة فى تاريخه معنى الاستقرار .

ولم يخرج المصريون القدماء عن سيرورة هذا القانون التاريخى بل لقد مزجوه بتراثهم المبدع فكانت ضفاف النيل ووديانه مستقرا لهم من قوة الطبيعة ووحشيتها وكانت الحضارة المصرية القديمة خير شاهد على مهارة هذا الانسان وقدرته الخلاقة .

ومع الزراعة والاستقرار عرف الانسان كيف يقيم مسكنا له بديلا عن ظلام الكهوف وبهذا تحولت مضامين الاستقرار المعيشية (المتمثل فى انتاج الطعام) الى رحابة الاستقرار الحضارى وبهذا المعنى كانت ثلاثية الوجود الانسانى منذ الأزل والى مالا نهاية (الزراعة - المسكن - الاستقرار) .

وحينما يفتقد الانسان هذا البنيان المادى المسمى (مسكنا) يفتقد بالضرورة الاستقرار والأمن وتهتز القيم لديه وتختل معايير الضبط الاجتماعى فيمثل العنف والسطو والاغتصاب قانون الممارسة الفردية والجماعية وتتحول دعوات الحب والتسامح الى مجرد تراتيم كاهنوت وسط طقوس الغابة *

المدعى العام " الاشتراكى " الأسبق - أنور حبيب - لم يجد مناصا من الاعتراف بهذا الارتباط الموضوعى ففى حديث له يقول (الشباب حينما لا يجد مسكنا ماذا ستكون النتيجة ؟ أليس انتشار التحلل الخلقى .. فورة الشباب هذه أين تذهب ؟ العائلات ستتفكك ... الانحلال سينتشر ؟ [٤٠] .

نحاول هنا معرفة إجابات ثلاث : ما هى حجم المشكلة ؟ ما هى طبيعة المشكلة ؟ ثم أخيرا ما هى الانعكاسات المباشرة للأزمة الإسكانية فى سلوك الانسان المصرى ؟

من وجهة النظر الرسمية (الحكومة) فإن الأزمة هى نتيجة لتضافر عدد من الاسباب التاريخية التى ولدت الأزمة بشكلها الحالى وتتمثل هذه الأسباب والمعطيات فى النقاط التالية: [٤١]

١ - معدلات النمو السكانى المرتفعة (٢,٤ ٪ تقريبا) .

٢ - التوزيع السكانى النوعى وأثره فى مشكلة الإسكان .

٣ - ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة .

٤ - اختلال التوازن فى العلاقة بين المالك والمستأجر .

٥ - الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للسكان وأثرها على مشكلة الإسكان .

فإذا حاولنا التعمق فى النقاط السابقة فإننا سنجد أنفسنا فى الحقيقة تجاه بعض القضايا التى

---

* تمتلئ الصحف المصرية يوميا بعشرات الرسائل التي يستصرخ أصحابها المسئولين لإنقاذهم من حالة الضياع التي يعيشونها بسبب تهدم منازلهم وكنموذج حالة نشرت الأخبار بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٦ فى " باب الى المحرر " الرسالة التالية لمواطن (مرت علينا ثلاث سنوات ونحن نعيش في الخيام بمنطقة أبو العلا ، سمعنا عن بناء مساكن ووعد المسئولون بإعطائنا مساكن ولم نحصل على شيء أصابنا المرض بسبب سوء الجو فى الخيام وفقدنا الإحساس بالأمان والاستقرار فإلى متى يظل هذا الحال ، نناشد المسئولين النظر إلينا بشيء من الاهتمام ومراعاة ظروفنا) .

يمكن دمج بعضها الى بعض لتشكل فى النهاية محاور ثلاث أكثر تماسكا فى المناقشة المزمع اجراؤها هنا لقضية الإسكان .

سوف نعتبر هذه النقاط صالحة لان تكون محاور المناقشة العلمية والموضوعية لأزمة الإسكان فى مصر .

١ - معدلات النمو السكانى وعمليات النزوح من الريف الى المدينة :

قد يكون من المناسب التوقف عند المضامين الاجتماعية والتاريخية للظاهرتين محل الدراسة هنا ، فالتجربة التاريخيه لمجتمعات صناعية متقدمة تعطينا مقدمات صحيحة للأبعاد والشروط الخاصة الملازمة لهذه الظاهرة فغالبا ما صاحب النمو الصناعى والتمكين الاجتماعى والسياسى للطبقة البورجوازية الصاعدة فى هذه المجتمعات عمليات تحضر واسعة (اى انتقال نسب مرتفعه من سكان الريف الى المدينه) مع زيادة معدلات الوفيات .

يسعفنا هنا النموذج الانجليزى ... فقد شهدت بريطانيا خلال اربعين عاما فحسب (١٨٧٠-١٩١٠) تزايداً سكانيا يعد بمقياس الرسميين المصريين انفجاريا (بلغ ٥٨ ٪ خلال الفترة)[٤٢] ومع ذلك لم يتوقف النمو الصناعى والتوسع فى استيعاب المهاجرين من الريف الى المدينه بصرف النظر عن الظروف التاريخية لنمو الرأسمالية فى انجلترا على حساب المستعمرات ، كل ما حاولت التدليل عليه من هذا المثال ان هذه المشكلة (زيادة السكان وعمليات الهجرة الداخلية) يمكن السيطرة عليها عبر وسائل عديده (تخطيط المدن ، تقريب الفوارق بين الريف والمدينة ربط الريف بشبكة تصنيع وخطة تحضر ... الخ) ولا يكفى تعليق الفشل الحكومى فى مواجهة مشاكل الأغلبية على شماعة (معدل النمو السكانى ... الخ) والتى هى فى المحل الأول نتاج هذا الفشل وليست سببا له .

نعود لمناقشة الموضوع وفقا للتطورات الملموسة . ففى تعداد ١٩٦٦ كان معدل الزيادة الطبيعية ٢,٥ ٪ سنويا وكان معدل المواليد ٤١ فى الالف انخفض (وفقا لتعدد عام ١٩٧٦) الى ٣,٢ ٪ سنويا ومعدل مواليد الى ٣٥ فى الألف تقريبا[٤٣] ومع أن الفترة (٦٠ - ١٩٦٦) كانت فترة الانفجار السكانى وكذلك فترة تزايد عمليات الهجرة من الريف الى المدينة * حيث قفز نسبة سكان المدن المصرية إلى إجمالى سكان الجمهورية من ٣١ ٪ عام ١٩٥٠ الى ٣٨ ٪ عام ١٩٦٠ ثم الى ٤١ ٪ عام ١٩٦٦ وبرغم ذلك فان كافة المؤشرات لم تكن تشير إلى إحساس عام بوجود أزمة إسكان فى البلاد وبالقطع لم يكن ذلك وليد الصدفة بقدر ما كان تعبيرا عن سياسة مستقره للحكومة الناصرية استندت الى توجهات اجتماعية اصلاحية فى جوهرها وهكذا ظل نصيب استثمارات

---

* فى عام ١٨٨٢ كانت نسبة سكان المدن المصرية لا تتجاوز ١٩ ٪ من جملة السكان ارتفعت عام ١٩٥٠ الى ٣١ ٪ (اى بنسبة تحضر طوال فترة تمتد ٦٨ عاما لا تتجاوز ٠,٢ ٪ سنويا) ومن عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٦٠ قفز نسبة سكان المدن المصرية لنحو ٣٨ ٪ وفى تعداد ١٩٧٦ - وصل الى ٤٤ ٪ (بنسبة تحضر سنوى حوالى ٠,٦ ٪ خلال هذه الفترة وظل على حاله تقريبا حتى عام ١٩٨٦ وفقا لأحدث تعداد بسبب ما طرأ على الريف المصري من تغيرات بفعل نواتج هجرة سكانه إلى الاقطار العربية النفطية .

الاسكان طوال السنوات الثمانى الاولى من عمر النظام (٥٢ - ١٩٦٠) تدور حول ٢٨٪ سنويا مما امكن معه تنفيذ بناء ٥٢ ألف وحده سكنية سنويا فى المتوسط [٤٤] وكان للتشريعات الاجتماعية المتتالية فى مجال الإسكان (تخفيض الايجارات وفاعلية لجان تقدير القيمة الايجارية) دورها فى تولى الدولة المبادرة فى هذا المجال وتخفيض عبء تأثيرها النفسى المدمر على قطاعات واسعة من السكان وبالتالى على الإنتاج .

وبرغم المآخذ العديدة على سياسات الاستثمار والاسكان خلال هذه الفترة وبخاصة ما يتعلق منها بالتركيز على مظاهر المشكلة فى المدينة دون الريف الا أنه يمكن القول بصورة عامة أن هذه السياسة الناصرية كانت قد كرست درجة من الاستقرار الاجتماعى بالمدينة فى مجال الاسكان حيث لم تكن نسبة ما تنفقه الأسرة المصرية عموما على المسكن يتجاوز المعدل المتعارف عليه دوليا (١٠ - ١٨ ٪ من الدخل الشهرى) *

وبمقارنة ذلك بالوضع الراهن حيث تصل هذه النسبة الى ٥٠ ٪ فى المتوسط وتتجاوز فى أحيان كثيرة ذلك وعلى سبيل المقارنة يمكن التدقيق فى الإعلانين التاليين الذين نشرتهما الصحف المصرية فى عامى ١٩٦٦ و١٩٧٨ عن أسعار الشقق الجديدة :

جدول رقم (٦)

مجموعات سكنية من المستويين الاقتصادى والمتوسط
(مشروع ناصر للاسكان) ١٩٦٦ مع اولوية التمليك .

الأسعار نوع الشقة	السعة بالمتر المربع	الدور الارضى			باقى الأدوار			
		الثمن الفورى	المقدم	القسط الشهرى	الثمن الفورى	المقدم	القسط الشهرى	الايجار الشهرى
أولا : المستوى الاقتصادى								
١ - غرفتين ومدخل .	٤٦	٨٦٥	٨٧	٦,٢٥	٩٣٥	٩٤	٦,٧٥	٥,٧٥
٢ - ثلاث غرف .	٦٢	١١٠٥	١١٠	٨,٠٠	١١٧٥	١١٨	٦,٥٠	٧,٥٠
ثانيا : المستوى المتوسط								
٣ - غرفتين وصالة .	٧٠	١٣٨٥	١٣٩	١٠,٠	١٤٨٥	١٤٨,٥	١٤,٨	١٠,٧٥
٤ - ثلاثة وصالة .	٨٠	١٦٢٥	١٦٢	١١,٧٥	١٧٦٥	١٧٦,٥	١٧,٧	١٢,٧٥

الأقساط على ١٥ سنة

* كان الإيجار يتراوح بين ٥ جنيهات شهريا للإسكان الاقتصادى (حجرتين وصالة أو ثلاثة وصالة) إلى ١٢ جنيها للاسكان المتوسط وفى منتصف السبعينات والثمانينات يتراوح الإيجار بين ٣٠ جنيها للإسكان الاقتصادى و ١٥٠ جنيها للاسكان المتوسط . وقد صدرت عدة قوانين لتخفيض القيمة الإيجارية للمساكن نذكر منها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ والقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

جدول رقم (٧)

أسعار بيع الشقق بمجمع السلام ١٩٧٨

مواصفات الشقة	المساحة بالمتر	السعر بالجنيه المصرى	مقدم الحجز بالجنيه المصرى	القسط كل شهرين بالجنيه المصرى
- حجرتين وصالة	٧٥	١٧٧٥٠	٥٣٢٥	١٠٦٥
- حجرتين وصالة	٨٨	٢١٨٤٠	٦٢٥٣	١٢٥٠
- ثلاث غرف وصالة	١١٠	٢٥٨٥٠	٧٧٥٥	١٥٥١
- أربع غرف وصالة	١٥٥	٣٥٩٥٠	١٠٧٨٥	٢١٥٧
- خمس غرف وصالة	١٥٥	٣٥٩٥٠	١٠٧٨٧	٢١٥٧

المصدر : جريدة الاهرام ١٢/١٢/١٩٧٨ .

واذا أمكنا المقارنة بين المتوسط السنوى لأجر المشتغل فى مصر خلال نفس الفترة وارتفاع أسعار الوحدات السكنية نستطيع بالتالى الحكم علي مدى التأثير السلبى للاوضاع الإسكانية الجديدة على عاتق الكثيرين فى البلاد ووفقا للبيانات المتاحة فإن متوسط الأجر السنوى للمشتغل فى مصر عام ١٩٦٦ يتراوح بين ١٤٤ جنيها إلى ٢٥٠ جنيها نجد أن هذا المتوسط عام ١٩٧٨ مع مراعاة موجات التضخم الجامح بعد عام ١٩٧٤ - لم يكن يزيد عن ٢٤٣ جنيها إلى ٣٥٠ جنيها سنويا فى ذلك الحين [٤٥] ومن هنا فإن تضاعف الأجر السنوى للمشتغل فى مصر خلال هذه الفترة (١٩٦٦-١٩٧٨) قد قابله تضاعف سعر الوحدة السكنية لنفس المستوى المتوسط مثلا (٧٥ مترا) بأكثر من اثنى عشرة ضعفا .!!

على أى حال فإننا لا نستطيع أن نسير فى اتجاه تقرير اللجنة القومية للإسكان التى شكلها د.مصطفى خليل عام ١٩٧٩ باعتبار أن عمليات النزوح من الريف إلى المدينة تمثل أحد أسباب تفاقم أزمة الإسكان وذلك لعدة أسباب ومظاهر مؤكدة :

أولاً : أن عمليات النزوح من الريف إلى المدينة تكاد تكون قد توقفت منذ هزيمة يونيه ١٩٦٧ حيث لم يرتفع سكان المدن المصرية من اجمالى سكان الجمهورية بعد ذلك تقريبا (من ٤١ ٪ عام ١٩٦٦ إلى ٤٤ ٪ عام ١٩٧٦ ثم استمرت هكذا حتى عام ١٩٨٦) [٤٦] .

ثانياً : ان هذه الفترة قد شهدت أيضا عمليات نزوح من الريف والمدينة المصرية عموما إلى الاقطار العربية النفطية والعراق فى حركة لم تهدأ أو تتوقف لحظة لتعويض حالة الحرمان التاريخى

لفئات اجتماعية منتجه وصاحب ذلك عمليات تحضر وتوسع فى الخدمات الضرورية لسكان الريف كنتاج متأخر نسبيا لمشروع السد العالى (كهربة الريف) وما صاحب ذلك من انتشار أجهزة التليفزيون والفيديو بالريف المصرى وذلك على الرغم من استمرار بعض ظواهر الحرمان السابقة (المياه النقية ... الخ.) حيث تشير المصادر الاحصائية أنه فى عام ١٩٧٦ كان نحو ٣٦ ٪ من الأسر بالريف المصرى تعانى من انعدام مصادر للمياه النقية وبالتالى يعتمدون على الترع والقنوات للشرب وقضاء حوائجهم أما الكهرباء فقد كان ٨١ ٪ من الأسر بالريف يفتقر إليها وفى عام ١٩٨٦ فإن نسبة الأسر التى تعانى من انعدام مصدر للمياة النقية ظلت كما هى[٤٧] مقابل انخفاض نسبة الأسر الريفية التى تفتقر إلى الكهرباء كمصدر للطاقة والإنارة من ٨١ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢١,١ ٪ فقط عام ١٩٨٦[٤٨] .

بل إننا بالمقابل نجد أن الاستثمارات الحكومية المخصصة للإسكان قد انخفضت من ٢٨٪ خلال الفترة (٥٢ - ١٩٦٠) إلى ١٠,٣ ٪ خلال الفترة (٧١ - ١٩٧٨) ثم اخذت فى الانخفاض بعد ذلك حتى ٦ ٪ عام ١٩٨٠ ثم إلى أقل من ٥,٧ ٪ خلال السنوات (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦)[٤٩] وبالتالى انسحبت الحكومة المصرية من هذا المجال لتترك الإسكان فى مهب عوامل العرض والطلب والسيطرة الرأسمالية الفردية بكل ما تتسم به من استغلال *

ينبغى أن نشير إلى أن تقرير اللجنة الحكومية للإسكان المشار اليه كان بتركيزه على جوانب المشكلة فى المدينة دون الريف قد كرس أحد المفاهيم الطبقية المستندة على إهمال مشكلات سكان الريف ودفعها إلى دائرة النسيان الحكومى وهو ما سيكون له تأثير مدمر على البنية الانتاجية والرقعة الزراعية بتحويل جزء كبير منها إلى منشآت سكنية لتعويض هذا الإهمال الحكومى ومن ثم ترك أمر حلها إلى الحلول الفردية ولرأس المال الخاص الذى دائما ما يتحرك وفقا لأسلوب (الخبطات) والربح السريع ، وهو ما يشير اليه تشارلز ابرامز Charles Abrams بقوله " إنه من المستحيل استثارة القطاع الخاص على توفير مسكن لذوى الدخل المحدود[٥٠] .

يكشف البيان التالى هذه الحقيقة من واقع التراخيص الممنوحة للقطاع الخاص فى مصر للإسكان خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٦ :

* امتلأت أعمدة الصحف المصرية طوال أعوام ١٩٧٧ و١٩٧٨ بأخبار درامية عن حوادث انهيارات المساكن بأحياء القاهرة القديمة نورد منها على سبيل المثال وليس الحصر :
- انهيار منزلين بالظاهر وراح ضحيتها ١٢ قتيلا - الأخبار ١٩٧٨/٨/٥ .
- اخلاء ٧ مساكن آيلة للسقوط - الاخبار ١٩٧٨/٣/٢٣ .
- ارتفاع عدد ضحايا المنزل المنهار بالجيزة الى ١١ قتيلا - الأخبار ١٩٧٨/٣/٢٢ .
- انهيار منزل بالشرابية يذهب ضحيته ٦٠ مواطنا - الجمهورية ١٩٧٨/٧/٢٦ .
- تحويل ٢٠ عربة سكه حديد الى بيوت للسكن الشعبى بمحافظة المنيا لتستقبل مائة أسرة من الذين تهدمت منازلهم - الأهرام ١٩٧٧/١١/١٣ .
- تحويل ترام بدورين إلى إسكان شعبى لـ ٤٠٠ من الذين تهدمت منازلهم بالإسكندرية - الأخبار ١٩٧٨/١٠/١٨.

جدول رقم (٨)

عدد الوحدات السكنية التى تم تنفيذها للقطاع الخاص بالمحافظات موزعة حسب المستوى خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٦

السنوات	إسكان اقتصادى		إسكان متوسط		إسكان فوق متوسط		إسكان فاخر		جملة	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١٩٧٤	٥١٨٨	٦٠	٢١٦٢	٢٥	١٢٩٦		-	١٥	٨٦٤٦	١٠٠
١٩٧٥	٥١٦٠	٦٠	٢١٥٠	٢٥	١٢٩٠		-	١٥	٨٦٠٠	١٠٠
١٩٧٦	٦٣٣٨	٦٠	٢٦٤١	٢٥	١٥٨٥	١٥	-		١٠٥٦٤	١٠٠
١٩٧٧	٢١٩٦٠	٦٠	٩١٥٠	٢٥	٥٤٩٠	١٥	-		٣٦٦٠٠	١٠٠
١٩٧٨	٤٣٧٦٤	٦٠	١٨٢٣٥	٢٥	١٠٩٤١	١٥	-		٧٢٩٤٠	١٠٠
١٩٧٩	٥٠٧٩٥	٥٢,٦	٢٩١٥٣	٣٠,٣	١٢٣٩١	٢,٨	٤١٧٨	٤,٣	٩٦٥١٧	١٠٠
من ١/١/٨٠ حتى ٣٠/٦/٨٠	٢٨٨٣٨	٥٠,٣	١٦٨٦٠	٢٩,٤	٨٨١٩	١٥,٣	٢٨٥٧	٥	٥٧٣٧٤	١٠٠
٨١/٨٠	٦٩٠٠٧	٥٠,٧	٣٩١٢٣	٢٨,٧	٢١٣٥٤	١٥,٦	٦٧٤٨	٥	١٣٦٢٣٢	١٠٠
٨٢/٨١	٧٧٣٢٤	٦٢,٣	٢٨٤١٧	٢٣	١٤٧١٧	١١,٩	٣٤١١	٢,٨	١٢٣٨٦٩	١٠٠
٨٣/٨٢	٦٢٦٧٧	٤٦,١	٤٤٧٧١	٣٢,٨	٢٠٢٥٣	١٥	٨٢٣١	٦,١	١٣٥٩٣٢	١٠٠
٨٤/٨٣	٦٧٦١٠	٥٢,٤	٣٥٩٧٠	٢٧,٩	١٧٨٨٨	١٣,٩	٧٥١٨	٥,٨	١٢٨٩٨٦	١٠٠
٨٥/٨٤	٧٧٩٨٠	٦١,٧	٢٨٠٤٠	٢٢,٢	٨٦٨٧	٦,٩	١١٦٣٨	٩,٢	١٢٦٣٤٥	١٠٠
٨٦/٨٥	٦٨٢٣٩	٥٤,٥	٣٣٢٧٦	٢٦,٥	١٦٨٤٢	١٣,٤	٧٠٠٩	٥,٦	١٢٥٣٦٦	١٠٠
الاجمالى	٥٨٤٨٠	٥٤٨٪	٢٨٩٩٤٨	٢٧,٢٪	١٤١٥٥٣	١٣,٣	٥١٥٩٠	٤,٨	١٠٦٧٩٧١	١٠٠

المصدر : وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديده والإسكان والمرافق ، الادارة العامة لبحوث الاسكان وتوجيه البناء ١٩٨٨ .

علينا أن نلاحظ الاتى :

أولا : أن هذا البيان يقتصر على التراخيص الرسمية الممنوحة للقطاع الخاص (أفراد - جمعيات - اتحاد ملاك ...إلخ إلخ) فقط أى أنه لا يتضمن حركة البناء التى تتم خارج نطاق التراخيص الرسمية ... وهذه الحركة من الاتساع بحيث أن إدخالها سوف يقدم صورة تكاد تكون مختلفة تماما لما يقدمه البيان السابق ، يكفى عموما ملاحظة حزام المساكن والعشش التى تحاصر مدينة القاهرة شرقا (منشية ناصر - الدويقة .... إلخ) وجنوبا (طولون ، البساتين ... إلخ) وشمالاً وغربا (...إلخ) وهى فى

معظمها غير مصرح بها وتفتقر للكثير من الشروط الصحية والانسانية .

ثانيا : ان هذا البيان لا يعكس من وجهة أخرى طبيعة الاتجاهات المتنامية للحيازة والملكية فى المساكن الجديدة حيث يلاحظ اتجاها مطردا - حتى فى الأحياء الشعبية إلى الإسكان بنظام التمليك (أى بيع الوحدات السكنية دون الإيجار) وبالتالى فإن عدد متعاظم من هؤلاء الذين حصلوا على تراخيص لإقامة وحدات سكنية اقتصادية يقومون ببيعها بنظام التمليك وليس هناك أية سيطرة حكومية حقيقية على هذه التحركات العكسية وتقتصر القوانين فى هذا المجال على توقيع جزاء الغرامة الضئيلة (٥٠٠ جنيها) هذا اذا ما كان هناك مجال لتطبيق الجزاء القانونى .

ثالثا : وبرغم ذلك نستطيع بتحليل بيانات الجدول السابق ملاحظة الاتجاة المستمر لانخفاض نسبة تنفيذ الإسكان الاقتصادى خلال الفترة (من ٦٠ ٪ عام ١٩٧٤ إلى ٥٤,٨ ٪ عام ١٩٨٦/٨٥) مقابل اتجاه متعاظم لتنفيذ وحدات الإسكان المتوسط والفاخر وهو ما يتم عرضها غالباً فى صورة " التمليك" والمجتمعات السكانية المتكاملة . أن نتائج تعداد عام ١٩٨٦ يعطى مؤشرات اجتماعية واقتصادية على درجة عالية من الخطورة فى هذا المجال وهو ما سنتناوله حالا .

٢ - افتقار للموارد والامكانيات :

هل تقصر الموارد المتاحة فى المجتمع المصرى عن حل أزمة الإسكان التى يعانى منها مئات الآلاف من الشباب فى مصر ؟ بمعنى آخر هل الأزمة أزمة طلب أم أزمة توزيع .؟

إن مدخل الإجابة الصحيح عن هذا السؤال تستدعى بادىء ذى بدء أن نحدد ملامح الأزمة الإسكانية أو بمعنى أدق مناطق الخلل فى الوضع الممتد منذ مطلع السبعينات .

يشير أحد أهم خبراء الإسكان فى مصر إلى ذلك على النحو التالى :

أولا : أن ٩٣ ٪ من أزمة الإسكان تخص الطلب على الإسكان الاقتصادى والشعبى لمحدودى الدخل (العمال والفلاحون والموظفون) .

ثانيا : أن هناك اختلال فى سوق الإيجارات حيث لا يتمكن الكثيرون من توفير المبالغ الكبيرة التى يطالب بها الملاك فى صورة مقدم ايجار أو خلو رجل [٥١] .

فلنرى كيف يتم توزيع الموارد المتاحة فعلا فى مصر لنتعرف على الآليات الاجتماعية التى تطبع بطابعها التوزيع الاقتصادى لهذه الموارد .

فى عام ١٩٧٦ كان حجم الانتاج المصرى من الأسمنت يعادل ٣,٢ مليون طن وتم تغطية فجوة الاحتياجات باستيراد مليون طن أخرى من أسبانيا تسرب معظمها كما يؤكد وكيل شعبة تجار الأسمنت بالجيزة إلى أربعة تجار كبار ومنهم إلى مشروعات الإسكان الفاخر والتمليك والفنادق الكبرى [٥٢] .

وفى هذا الإطار طالبت اللجنة القومية للإسكان التى شكلها د. مصطفى خليل عام ١٩٧٩ بأن يكون نصيب القطاع الخاص من استثمارات قطاع الإسكان فى خطة (١٩٨١ - ١٩٨٤) أكثر من ٦٥ ٪ وأن يخص الإسكان المتوسط وفوق المتوسط ٤٥ ٪ من إجمالى الوحدات المنفذه [٥٣] .

وهكذا اندفعت شركات القطاع الحكومى إلى تأسيس شركات مشتركة مع القطاع الخاص والأجنبى وذلك للاستفادة من هذا الوضع الجديد والتخلص من الأعباء الاجتماعية والدور الأخلاقى*. فبدأت شركة القاهرة للإسكان والتعمير والمجرفت اليها الشركات الحكومية السبعة وقتئذ[٥٤] وفى عام ١٩٨٣ كان عدد الشركات الحكومية العاملة فى مجال الإسكان والتشييد قد بلغت ٥٦ شركة انزلقت معظمها تقريبا فى شراكة مع شركات أجنبية ومحلية هذا بخلاف ٢٥ ألف مقاول قطاع خاص مسجلين لدى وزارة الإسكان ونحو ٥٦ شركة مقاولات خاصة ومشتركة [٥٥] بلغ حجم التشييدات المنفذة لعام ١٩٨٣/٨٢ وحده نحو ٢٥١٨ مليونا من الجنيهات وبرغم ما تشير اليه وزارة التخطيط من أن شركات القطاع العام قامت بتنفيذ نحو ٧٧ ٪ من اجمالى هذه التشييدات الا أننا من واقع معرفة نمط الأداء والمقاولة من الباطن نستطيع أن نؤكد أن معظم عمليات التشييد يقوم بها مقاولو القطاع الرأسمالى الفردى وهو ما يحمل عادة هذه التشييدات بمبالغات فى تكاليف البناء والتشييد .

على أية حال .. فبرغم زيادة الانتاج المصرى من مادة الاسمنت إلى نحو ٦ مليون طن فى عام ١٩٨٦ ثم إلى ١١ مليون طن عام ١٩٩٠وتضاعف حجم الانتاج كذلك من حديد التسليح فإن نمط التخصيص مازال يخضع لقوى اجتماعية معينة تعبر عنها :

١ - حركة البناء الواسعة فى مجال الإسكان الفاخر والتمليك .

٢ - نشاط التشييد الحكومى فى مجال الكبارى العلوية وما إليها والتى تسعى فعليا إلى التخفيف من أزمة مرورية يرجع سببها كذلك إلى نفس الطبقة الاجتماعية التى تسيطر على هذه الحركة المرورية بفعل تضخم أعداد السيارات الخاصة منذ عام ١٩٧٤ وحتى الأن .

نستطيع أن ندلل على صحة نتائجنا هذه من واقع المقارنة بين رقمين وردا فى احصاءات الإسكان والسكان لعامى ١٩٧٦ ،١٩٨٦ فوفقا لتعداد عام ١٩٧٦ فإن عدد الوحدات السكنية التى تبين أنها خالية ليلة التعداد فى حضر الجمهورية قد بلغ ١٨ ألف وحدة سكنية (بنسبة ٣,٤ ٪ من اجمالى مساكن الحضر) كان معظمها عبارة عن شقق مفروشة [٥٦] .

وفى عام ١٩٨٦ فإن عدد الوحدات السكنية التى لم يتم حيازتها بعد (خالية) قد بلغت على

* فشركة القاهرة للإسكان والتعمير (حكومة) قامت فى مطلع عام ١٩٧٧ بتأسيس شركة مشتركة مع رؤوس الأموال الأجنبية للتمتع بامتيازات القانون الانفتاحى الشهير ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فظهرت الشركة المشتركة الجديدة باسم القاهرة للاستثمارات والتنمية برأسمال ٧,٥ مليون جنيه وخصصت نشاطها فى مجال الاسكان الفاخر والتمليك والاسكان الادارى .

مستوى الجمهورية نحو ٩٣٨٩٩٦ أى بنسبة ١٦ ٪ من اجمالى المساكن بالجمهورية واذا أخذنا المحافظات الحضرية الأربعة فقط (القاهرة - اسكندرية - بورسعيد - السويس) فإن عدد هذه الوحدات الخالية تصل إلى ٣٤٥٣٩١ وحدة سكنية [٥٧] ومقارنة هذه الأوضاع السكنية بأوضاع الزواج فى مصر خلال التعدادات الثلاثة الأخيرة (١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦) تبين أن نسبة من لم يتزوج أبدا قد ازدادت من ١٨ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٢٥,٨ ٪ عام ١٩٧٦ ثم إلى ٢٥,٩ ٪ عام ١٩٨٦ وكذلك فقد انخفضت نسبة المتزوجين من ٧٠,٢ ٪ إلى ٦٣,٨ ٪ ثم إلى ٦٤,٨ ٪ على الترتيب [٥٨] .

وفى دراسة قامت بها مجموعة عمل من ضباط مديرية أمن الجيزة برئاسة العميد على حلمى عن ظاهرة " اختطاف البنات " استخلصت الدراسة أن (أغلب حالات الخطف كانت بغرض ممارسة الجنس وأن سبب انتشار هذه الظاهرة يرجع إلى الوضع الاقتصادى وارتفاع الاسعار وأزمة الإسكان وانتشار أفلام الرعب والجنس [٥٩] .

٣ - اختلال التوازن بين المالك والمستأجر :

كان لابد أن ينعكس هذا الواقع الموضوعى الجديد فى مجال البناء والإسكان على الهيكل القانونى والدعوات السياسية والمجادلات البرلمانية بشأن مدى تناسب المعطيات الجديدة مع التوازن القديم بين المالك والمستأجر سواء فى تعبيراته المالية (القيمة الايجارية - مقدم الايجار ... إلخ) أو صياغاته السلوكية والاجتماعية (حق الطرد ، تجميد الايجارات ، حق التمليك دون تدخل ادارى .. إلخ إلخ) كل ذلك تحت دعوى جديدة اطلق عليها " تشجيع رأس المال الخاص فى مجال الإسكان " وأدى كل ذلك إلى إعادة ترتيب وفرز الصفوف أو الكتل الاجتماعية لصالح التوجهات الجديدة *

وبالقطع فإذا كانت الحكومة المصرية قد انسحبت - تقريبا - من مجال الإسكان عموما والاقتصادى خصوصا وتركت لعوامل العرض والطلب ولرأس المال الخاص المصرى والعربى الوصول إلى نقاط توازنية جديدة فإن الحاجة قد أصبحت ماسة على صعيد البناء القانونى والتشريعى لنقاط توازنية جديدة تعكس هذه الموازين الطبقية فى المجتمع .

---

* فى إشارة ذات دلالة يكفى أن نسجل أن عدد مقاولى القطاع الخاص المسجلين لدى وزارة الإسكان قد ازداد من ٣٤٧٢ مقاولا عام ١٩٧٨ إلى ٢٥ ألف مقاول عام ١٩٨٣ تصل حجم الأعمال المسندة إليهم سنويا أكثر من مليار جنيه .

جدول رقم (٩)

التوزيع النسبى للوحدات السكنية حسب نوع الحيازة عام ١٩٨٦

(حضر المحافظات)

٪

المحافظـــات	ايجـار	مـلك	تمليـك	لم يتم حيازتها	أخـرى
- المحافظات الحضرية	٥٧,٧	١٩,٥	٦,٩	١٢,٧	٣,٢
- محافظات الوجه البحرى	٣٢,٤	٤١,٤	٢,١	١٨,٥	٥,٦
- محافظات الوجه القبلى	٣٤,٨	٣٩,٩	٢,٤	١٩,١	٣,٨
- محافظات الحدود	٢٤,٠	٤٣,٩	٣,٩	٢٢,٠	٦,٢
الاجمالى	٤٤,٦	٣١,٠	٤,٤	١٦,٤	٣,٦

المصدر : *جهاز التعبئة العامة والاحصاء ، مرجع سابق ص ٢١ .*

فإذا حاولنا من خلال المصطلحات والتعريفات التعدادية المعتمدة لدى أجهزة الاحصاء فى مصر التعرف على هيكل الحيازة السكنية الراهنة كأحد المؤشرات والمداخل للتعرف على الخطوط الطبقية للعلاقات الايجارية فى المدينة والريف المصرى حتى عام ١٩٨٦ فإن النتيجة تبدو كالتالى :

أولا : أن عدد المبانى على مستوى الجمهورية قد بلغ ٧٧٠٦٣٣٠ مبنى منها ٢٣١١٨٤٣ مبنى بحضر المحافظات ونحو ٥٣٩٤٤٨٧ مبنى فى ريف هذه المحافظات .

ثانيا : أن هذه المبانى تشتمل على نحو ١١٣١٤٥٣٨ وحدة سكنية تأوى جميع سكان الجمهورية منها ٥٨٥٨٩٧١ وحدة سكنية بحضر محافظات الجمهورية ونحو ٥٤٥٥٥٦٧ وحدة سكنية بريف هذه المحافظات .

ثالثاً : من حيث نوع المبانى نجد أن حضر المحافظات تحتوى على ٣٣٦٩٨٣ عمارة * ونحو ١٠٤٩٣٧٩ منزل** ونحو ٢٠٩٠٣ فيلا وحوالى ٤٩٢٥٣٧ بيت ريفى وهذا بخلاف المبانى الجوازية من عشش وما فى حكمها (ويقدر عددهم بنحو ٩٠ ألفا) .

رابعا : أما ريف المحافظات فهى تحتوى على ٦٨٦٩١ عمارة ونحو ٧٠٧٨٤١ منزلا وحوالى ١١٠٩٤ فيلا أما البيوت الريفية فيقدر عددها بنحو ٤٢٠٢٥١٦ هذا بخلاف المبانى الجوازية ويقدر

---

* العمارة : وفقا للمفهوم التعدادى هو مبنى يتكون من دور أو أكثر وبكل دور شقة واحدة أو أكثر أو حجرة وحجرات مستقلة .

** المنزل هو مبنى مكون من دور واحد أو اكثر وبكل دور شقة واحدة فقط أو حجرة او حجرات مستقلة .

عددها بنحو ٥٤ ألفا .

خامسا : اذا استبعدنا المبانى الحكومية والعامة التى تملك معظم ساكنيها هذه الوحدات السكنية . فإن عدد المبانى الخاصة فى حضر الجمهورية يقدر بنحو ٢,١ مليون مبنى وهذا الرقم يعنى أن حضر الجمهورية به نفس العدد من الملاك .

سادسا : بمعرفة توزيع الوحدات السكنية فى هذه المحافظات حسب نوع الحيازة نجد أن هناك ٢٦١٤١٥٦ وحدة سكنية فى صورة ايجار (أى بنسبة ٤٤,٦ ٪ من إجمالى الوحدات بحضر المحافظات) . وهؤلاء يقيم فيها نحو ١٣ مليون مواطن (متوسط الأسرة المصرية ٥ أفراد) وهؤلاء يشكلون نحو ٦١ ٪ من جملة سكان حضر المحافظات .

سابعا : أما الذين يقيمون بوحدات سكنية ملكا لهم فيقدر عددهم بنحو ٨,١ مليون مواطن وهؤلاء يشكلون ما نسبته ٣٨,٥ ٪ من سكان حضر المحافظات وعدد الوحدات الملك ١,٨ مليون).

ثامنا : أما الحيازات بنظام التمليك فيقدر عددها بنحو ٢٥٩ ألف وحدة سكنية ونستطيع أن نتصور أن معظمها يسكنها أسر ناشئة جديدة امتلكتها بعد رحلة عمل بالخارج ومن المتصور كذلك أن بعض هؤلاء كان يقيم بوحدات سكنية سابقة وأن عدد ليس بقليل منهم مازال يحتفظ بهذه الحيازة القديمة .

تاسعا : أما ريف المحافظات فإن الوحدات السكنية (البالغ عددهم نحو ٥,٥ مليون وحدة) تتوزع على النحو التالى :

- ٢١٢٤٥٠ وحدة سكنية فى صور ايجار بنسبة ٣,٩ ٪ .
- ٤٥٦٩٧٧٣ وحدة سكنية فى صور ملك بنسبة ٨٣,٨ ٪ .
- ٦٧٣٣٤٤ وحدة سكنية فى صور اخرى بنسبة ١٢,٣ ٪ .

فلا نستطيع أن نتحدث عن علاقات صراعية (ملاك ومستأجرين) فى العقارات والوحدات السكنية بالريف المصرى ومن ثم فإن اثارة القضية على المستوى السياسى والتشريعى انما يعنى محاولة ايجاد نقاط توازن جديدة لصالح فئة اجتماعية تدعم مركزها الاقتصادى - والسياسى فى حقبة الانفتاح الاقتصادى ومدعومة بنفوذ هيئات التمويل الدولية بهدف إعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية والسياسية فى مصر بما يضمن استقرار هيمنة الغرب على القرار السياسى فى البلاد .

* * *

ثالثاً: اختلال الخدمات الصحية العلاجية:

تتغذى مشاعر الغربة والاغتراب فى مصر حاليا ، من روافد عدة ، ومنابع جافة شديدة القسوة والوحشية فى وقعها الانسانى والمادى . فإذا كانت الاستقطابات الحادة على صعيد توزيع الدخل فى المجتمع المصرى قد وجدت لنفسها مسارب لتخفيض الضغوط النفسيةوالمادية من على كاهل الفقراء بفعل موجات النزوح والهجرة إلى أقطار النفط أو بفعل دخول الظل والأعمال الاضافية لمئات الآلاف المتضررين من نتائج حقبة الانفتاح ، فإن معطيات تخصيص الموارد المستندة على توزيع القوى الطبقية فى المجتمع ، أدخلت هذه الفئات والطبقات الفقيرة فى سباق مجنون تقطعت فى لهيبه الدامى الانفاس ، وتساقط المئات - بل الألوف - ضحايا الوهم بامكانية الخلاص الفردى ولعل من أبرز هذه السباقات الجديدة ، تلك المتعلقة بالظواهر والآليات الخاصة بالخدمات الصحية والعلاجية فى البلاد منذ عام ١٩٧٤ وحتى الأن .

ولقد نص دستور ١٩٧١ - ومن قبله دساتير الحقبة الناصرية - على بعض الحقوق المتعلقة بهذا المجال ، فجاء فى المادة (١٦) مانصه (**تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام رفعا لمستواها**) كما نصت المادة (١٧) على نفس المعنى بالقول (**تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة للمواطنين جميعا ..**) وكذلك أوردت المادتين (٧)، (٨) نصوصا بنفس المعنى فماذا كان وقع النصوص الدستورية والمواد القانونية فى الواقع الملموس؟

قبل أن نتطرق بالتحليل والعرض للمظاهر الجديدة فى سياق بحثنا عن إجابة لهذا السؤال ينبغى بادى ذى بدأ أن نميز فى مجال السياسة الصحية بين معنيين :

الأول : السياسة الصحية الوقائية .

الثانى : السياسة الصحية العلاجية .

على أننا سوف نقتصر - لطبيعة الموضوع - على المعنى الاخير .

الصحة العلاجية :

ترتكز السياسة الصحية العلاجية على ثلاثة مرتكزات تتكامل بحيث يؤثر غياب إحداها أو ضعف مستوى فاعليته وأداءه على الصحة العلاجية فى البلاد برمتها وهذه المرتكزات هى :

١ - توافر البنية الاساسية للعلاج ونقصد بها المستشفيات العامة والوحدات الصحية بالريف ومستوى التجهيزات اللازمة (أجهزة طبية ، أسرة .... الخ) .

٢ - الخبرة الطبية والتمريضية ذات المستوى المناسب والمتطور والمحكومة بإطار فكرى بناء يحترم حدود المهنة ويستوعب مضمونها الإنسانى .

٣ - صناعة دوائية متطورة .

سنحاول باستعراض مسار التطور الذى طرأ على هذه المرتكزات خلال العشرين عاما الماضية أن نصل إلى مضمون الإجابة على تساؤلنا السابق .

فمن جهة شهدت فترة الصعود الناصرى (١٩٥٢ - ١٩٦٥) توسعاً ملحوظاً فى الاستثمارات الجديدة بالنسبة للخدمات الاجتماعية عموما (التعليم - الإسكان .... الخ) والصحية على وجه الخصوص ، وهكذا زادت المبالغ المخصصة للقطاع الصحى من ٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٧٦ مليون جنيه عام ١٩٦٦ [٦٠] ومن ثم زادت عدد الأسرة المتاحة من ٢٥ ألف سرير إلى نحو ٧٣ ألف سرير عام ١٩٧١ موزعة على نحو ٤٩ مستشفى مركزى (معظمها بالقاهرة والإسكندرية) وما يربو على ٦٥ وحدة صحية وريفية [٦١] .

جدول رقم (١٠)

عدد الأسرة المتاحة بالقطاع الصحى على مستوى الجمهورية حتى يوليو ١٩٧١

أسرة وزارة الصحة	الجامعات	القطاع العام	السكة الحديد	السجون	القطاع الخاص	الاجمالى
٥٣٣٣١	٨٧٠٧	٥٨٩٥	٣٤١	١١٣٠	٣٥٧٢	٧٢٩٧٦

المصدر : وزارة الصحة ، الكتاب السنوى لعام ١٩٧١ ، صادر فى يوليه ١٩٧٢

نستخلص من البيان السابق مجموعة من الحقائق :

الأولى : باستبعاد ما توفره السجون والقطاع الخاص نستخلص أن عدد الأسرة المتاحة بالقطاع الصحى الحكومى قد بلغ عام ١٩٧١ نحو ٦٨٢٧٤ سريرا ، تقوم على خدمة حوالى ٣٤ مليون مواطن (وباستبعاد ٢,١ مليون مواطن آخرين يشغلون مركزاً اجتماعيا يتيح لهم الاستفادة من نظام العلاج الصحى الخاص) فإن ذلك يعنى أن متوسط عدد الأسرة المتاحة لكل ألف من السكان قد بلغ سريران تقريبا .

الثانية : أما الحقيقة الثانية التى نستخلصها من البيانات المتاحة حتى ذلك التاريخ أن عدد الأسرة بأجر لدى مستشفيات وزارة الصحة والقطاع العام والجامعات قد بلغت ٥٢٥٣ سريرا أى نسبة ٧,٧٪ من اجمالى المتاح . وسنلاحظ أن هذه النسبة سوف تتعاظم بعد عام ١٩٧٤ وانتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، لتبتلع تقريبا ثلث إجمالى الأسرة المتاحة لدى مستشفيات وزارة الصحة[٦٢] .

الثالثة : بينما كانت الأسرة التى تتيحها مستشفيات القطاع الخاص حتى منتصف عام ١٩٧١

لاتتجاوز ٣٧٥٢ سريرا تضمهم ١١٦ مستشفى خاص ، فإن عام ١٩٨١ سوف يشهد زيادة عدد هذه المستشفيات الخاصة إلى ٢٨٢ مستشفى تشتمل على نحو ٧٨١٦ سريرا [٦٣] ، محكومة بقوانين السوق الرأسمالى بكل قسوته المنافية أصلا لمهنة الطب والتطبيب .

هذا عن ملامح البنية الأساسية ومستوى تجهيزها المتواضع (فنيا وماديا) حتى عام ١٩٧٤ أما بالنسبة للمرتكز الثانى (الخبرة الطبية والتمريضية) فحتى عام ١٩٧١ ، كان عدد الاطباء العاملين فى مستشفيات وزارة الصحة ووحداتها المختلفة فقد بلغ ٦٦٧٨ طبيبا (منهم ٢٨٥٠ إحصائيا) [٦٤] وكان هذا العدد غير كافيا لتقديم خدمة طبية مناسبة (حيث ظل المعدل ٤,٩ طبيبا لكل عشرة آلاف مواطن) مقابل ١٥,٣ فى الولايات المتحدة و١١,٤ فى كندا و١٦,٢ فى الأرجنتين [٦٥] أما بقية الأقطار العربية فكان متواضعا للغاية (السعورية ٠,٩ وقطر ٦,٧) وباستثناء الكويت (١١,٨) . فإن الأقطار العربية كانت تعانى من نقص واضح فى الاطباء وهيئات التمريض ، أما بالنسبة للممرضات فقد بلغ عدد اللاتى يعملن فى مستشفيات وزارة الصحة حتى عام ١٩٧١ (نظام ثلاث سنوات بعد الإعدادية) نحو ٤٢٦٢ ممرضة - هذا بخلاف الممرضات الاقل تأهيلا (عام ونصف العام بعد الإعدادية) واللاتى بلغ عددهن ١٢٥٥٧ ممرضة [٦٦] حاولت وزارة الصحة وضع خطة خمسية ترمى إلى سد العجز فى هيئتى الأطباء والتمريض بحلول عام ١٩٨٠ بيد أن المعطيات الجديدة التى أفرزتها حقبة الانفتاح والنفط بعد عام ١٩٧٤ جعلت من الصعب أن تجنى الخدمات الصحية فى مصر ثمار هذه الخطة * وهكذا ظل مستوى الخدمة الطبية والتمريض متواضعا خلال هذه الفترة خاصة بالنسبة للمستشفيات الحكومية المختلفة .

أما بالنسبة للصناعة الدوائية :

فقبل عام ١٩٦١ كانت صناعة الدواء فى معظمها تخضع لقوانين السوق الرأسمالى وتتحكم فيها الشركات الخاصة ، بيد أن حركة التأميمات فى ذلك العام والتى شملت شركات الدواء الخاصة ، قد تكفلت باعادة صياغة البناء الاجتماعى لهذه الصناعة ، فبات القطاع الحكومى يسيطر على نحو ٨٥٪ من الإنتاج الدوائى المحلى وأنشئت المؤسسة المصرية العامة للأدوية فى العام التالى مباشرة لتتولى الاشراف على قطاع الدواء **

ومن الأمور ذات الدلالة اتجاه الحكومة فى ذلك الحين إلى تخفيض أسعار الأدوية المستوردة وألبان الأطفال بمقدار ٢٥ ٪ [٦٧] .

وهكذا تمكن الانتاج المحلى من زيادة نصيبه بالنسبة لاجمالى الاستهلاك فى مصر من ١٠٪ عام

---

* استهدفت خطة الوزارة التوسع فى إقامة المدارس الفنية للتمريض وإلغاء نظام الممرضة الذى كان يدرس لمدة عام ونصف بعد الإعدادية لعدم ملاءمته لمستوى التطور العلمى فى هذا المجال فازدادت مدارس التمريض من ٨٤ مدرسة عام ١٩٧٢ إلى ١٣٧ مدرسة(نظام ثلاث سنوات) عام ١٩٨١ هذا بالإضافة إلى ١٠ معاهد عليا للتمريض ومثلها معاهد متوسط .

** الذى كان يتكون من ٧ شركات لإنتاج الأدوية ، وشركتين للخدمات وشركتين لتجارة الأدوية .

١٩٥٢ إلى ٦٠ ٪ عام ١٩٦١ثم إلى ٨٠ ٪ عام ١٩٧٩. [٦٨]

وبهذا ارتفعت قيمة الاستهلاك الظاهري للدواء في مصر من ٤,٨ مليون جنيه عام ١٩٥٣/٥٢ إلى أكثر من ٨٨,٤ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ثم إلى ٩٥٤ مليون عام ١٩٩٤. [٦٩]

إلى هنا وبرغم قصور مستوى الخدمات الصحية والعلاجية في الفترة الممتدة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٣ الا أن الطابع المميز لهذه الفترة هو توافر مستوى من الخدمة يلبى - في حدود - حاجة الفقراء والطبقات الشعبية في البلاد من واقع ما تقرره التقارير الصحية الرسمية بأن أكثر الفئات الاجتماعية أصابة بالأمراض وأكثرها ترددا على المستشفيات الحكومية هم العمال الزراعيون والعمال الصناعيون والصيادون والموظفون [٧٠] .

فماذا أضاف الانفتاح الاقتصادي والحقبة النفطية في هذا المجال ؟

نستطيع أن نشير إلى ظواهر ميزت الفترة الممتده من عام ١٩٧٤ وحتى اليوم في مجال الصحة في مصر :

الأولى : توسع الاستثمار الفردي والخاص في مجال الصحة وما واكب ذلك من إضفاء طابع تجاري مدمر على الصعيدين النفسي والاجتماعي لقيمة هذه المهنة وقدسيتها .

الثانية : تدهور الخدمة الصحية بالمستشفيات الحكومية ووحداتها الصحية بالريف والتوسع كذلك في نظام العلاج بأجر ، وقصور الأداء الطبي والتمريض بهذه المستشفيات .

الثالثة : نزوح واسع للكادرات الطبية والتمريضية من مصر للعمل بالأقطار العربية النفطية وما صاحب ذلك من آثار خطيرة على المستوى الصحي في مصر ذاتها .

الرابعة:تضخم غير مسبوق في أسعار الأدوية المختلفة من جراء ازدياد نصيب القطاع الرأسمالي الفردي المستورد لهذه الأدوية ومجاراة الحكومة المصرية نفسها لهؤلاء واتجاه شركات الأدوية الحكومية إلى المغالاة بدورها في رفع أسعار منتجاتها بشكل يهدد بصورة حقيقية حياة الآلاف من المرضى في مصر .

قد يكون من المناسب التوقف هنا وتناول كل واحدة من هذه الظواهر بشيء من التفصيل .

فاذا أخذنا الظاهرة الأولى ، يلاحظ المحلل أن هذه المستشفيات الخاصة قد ازدادت من ١١٦ مستشفى عام ١٩٧١ بعدد أسره بلغت ٣٥٧٢ سريرا (بمتوسط ٣٥ سريرا لكل مستشفى) إلى ٢٨٢ مستشفى عام ١٩٨٢ بعدد أسرّة بلغ ٧٩١٦ سريرا (يتراوح عدد الأسرة من مائتي سرير في بعضها إلى ٢٠ سريرا في بعضها الأخر) وقد قدرت التكلفة الاستثمارية لهذه المستشفيات الجديدة بنحو ٤٠٠ مليون جنيه ، كما تضاعفت العيادات الخاصة تقريبا خلال نفس الفترة حتى بلغت ١٢٥٠٠ عيادة خاصة ثم زادت إلى ٣٠٩١٢ عيادة خاصة عام ١٩٩٥.*

* د . أسامة رسلان ، تقرير الأمين العام لنقابة الأطباء ، مقدم إلى الجمعية العمومية عن عام ١٩٩٤ صادر في مارس ١٩٩٥ .

واذا راجعنا الأسعار لواحدة من كبريات المستشفيات الخاصة الجديدة (كليوباترا) فإننا نصاب بحالة من القلق تجاة علاقة ذلك بالممارسات التى تمارس من قبل هذه المستشفيات والتى تصل أحيانا إلى رفض استقبال حالات حوادث الطريق أو التوقف عن اتمام العلاج لبعض المرضى حتى يقوموا بتسديد مبالغ كبيرة فى صورة (عربون) وهو مادفع بعض المسئولين لانتقاد هذه الممارسات وهذه المصحات الخاصة .

جدول رقم (١١)

اسعار الاقامة العلاجية بمستشفى كليوباترا الخاصة (بدون مصاريف العلاج)

اسعار الاقامة فى اليوم اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١

	إقامة	مرافق	إشراف طبى
عناية مركزة	٩٠	-	١٠
جنـــــاح	٩٥	٤٠	٥
اولى ممتازة	٦٠	٣٠	٤
اولى مشترك	٣٠	-	٣
ثانية مشترك	٢٠	-	٢

* يضاف ١٢ ٪ خدمة على إجمالى الفاتورة عدا الأدوية .

وفى حملة تفتيشية لأجهزة العلاج الحر بوزارة الصحة أمكن حصر ٥٠٠ معمل اسنان خاص تعمل بدون ترخيص بالقاهرة والمحافظات المختلفة وكذلك ضبط عشر مستشفيات خاصة تقوم باستغلال فاحش للجمهور [٧١] .

ومن ناحية أخرى فإن استنزاف هذه المصحات الخاصة لموارد المجتمع لا يتوقف عند هذه الحدود ، فإن انتزاعها لأفضل الكوادر الطبية والتمريضية - بفعل تفاوت الأجور بينها وبين القطاع الحكومى من المستشفيات الحكومية والذين سبق لهم التدريب على آلاف المرضى الفقراء المترددين على هذه المستشفيات الحكومية يجعلنا نفترض أن لهذه المصحات دورا فى تدهور الخدمة العلاجية بالمستشفيات الحكومية .

ونأتى إلى انعكاس هذه الظاهرة على تدهور مستوى الأداء بالمستشفيات والمصحات الحكومية فقد كان من نواتج الحقبة النفطية أن اتسعت حركة هجرة الكوادر الطبية والتمريضية من مصر إلى هذه الاقطار النفطية فحتى عام ١٩٧٢ لم يكن الأطباء المصريين المهاجرين إلى البلاد الغربية والأقطار العربية يزيد عن ٥ آلاف طبيب قفز هذا العدد عام ١٩٨٢ ليصل إلى ٢٥ ألفا من مختلف التخصصات ومعظمهم ممن زاول المهنه لأكثر من سبع سنوات .أما الممرضات فإن المصادر الاحصائية المتاحة تشير إلى أن عددهن بالأقطار العربية عام ١٩٧١ لم تكن تزيد عن ١٤٦٩ ممرضة معظمهن ممن

زاول المهنة لثلاث سنوات فأكثر ولهذا قدرت دراسة المجالس القومية المتخصصة حجم العجز فى هذه المهنة عام ١٩٨١ بأكثر من ١٤ ألف ممرضة حتى يتسنى توافر خدمة تمريضية مناسبة فى مصر ذاتها[٧٢] .

جدول رقم (١٢)

توزيع الممرضات بالجمهورية حسب جهة العمل عام ١٩٧٩

جهة العمل	العدد	النسبة
وزارة الصحة	٢٦٨٤٠	٧٧,٦ ٪
الجامعات	٣٩٧٣	١١,٥ ٪
المستشفيات والمعاهد التعليمية	١٤٨١	٤,٢ ٪
المؤسسة العلاجية	١٣٣٣	٣,٩ ٪
التأمين الصحى	٦٤٨	١,٩ ٪
وزارات وهيئات أخرى	٣١٥	٠,٩ ٪
الإجمالى	٣٤٥٩٠	١٠٠ ٪

المصدر : *القوى العاملة فى مجال التمريض المجالس القومية المتخصصة* ١٩٨١ .

وقد صاحب هذا النقص فى الخبرة الطبية والتمريضية تقلص فى الاستخدامات الاستثمارية للخدمات الصحية وتضاؤل لأهميتها من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية فى المجتمع ككل وتسجل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٨٤/١٩٨٥ ما مقداره ١٤٨ مليون جنيه للخدمات الصحية (بما يعادل ٢٦ ٪ من الاستخدامات الاستثمارية المخصصة لقطاع الخدمات الاجتماعية لذلك العام)[٧٣]. وأقل من ٣ ٪ من إجمالى الاستخدامات الاستثمارية الواردة بالخطة ككل لذلك العام ويعترف واضعو الخطة بأن الطاقة السريرية فى مصر حاليا (٨٤ - ١٩٨٥) انخفضت إلى ١,٩٩ سرير لكل ألف مواطن . وبالطبع فإن هذا المعدل يغفل التفاوت الحادث بين المستويات الاجتماعية للمرضى من ناحية وكذا للتوزيع الاجتماعى الراهن للخدمة السريرية (أسرة بأجور مرتفعة والاسرة شبه المجانية) ومن شأن أخذ هذا الواقع بعين الاعتبار أن تظهر التفاوت فى الطاقة السريرية بين فئتين اجتماعيتين فى البلاد :

الأولى : الفئات الاجتماعية التى تتربع على قمة الهرم الاجتماعى فى مصر ويقدر حجمها بنحو ١٠ ٪ من السكان تقريبا (أى نحو ٤,٥ مليون مواطن) يقوم على خدمتهم :

أ - ١٠ آلاف سرير بالمستشفيات الخاصة والرأسمالية فى مصر .

ب - ٣٥ ألف سرير بالمستشفيات الحكومية تسمى العلاج بأجر وتتفاوت أسعارها من قسم إلى آخر وهى متاحة لمن يملك دفع الفاتورة عموما .

وبهذا نستطيع أن نستخلص حقيقة أن معدل الطاقة السريرية لهذه الفئات الاجتماعية هى سرير واحد لكل مائة مواطن أى ١٠ أسرة لكل ألف من هؤلاء المواطنين .

الثانية : الطبقات الاجتماعية الشعبية وهؤلاء يمثلون نحو ٨٠ ٪ من المجتمع المصرى ويمثلهم العمال الصناعيون والعمال الزراعيون والموظفون والحرفيون والفلاحون ويبلغ عددهم حاليا نحو ٤٥ مليون مواطن تقوم على خدمتهم نحو ٩٧٠٠٠ سرير (بما فيها ٣٥ ألف سرير بأجر) موزعين عام ١٩٩١ على النحو التالى : (٧٤)

أ - أسرة وزارة الصحة ٦٥٦٧٤ سرير .

ب - أسرة الوحدات الحكومية الأخرى ٢٠٧٠٤ سرير .

ج - أسرة القطاع العام ١١٠٠٠ سرير .

وبالتالى فإن متوسط الطاقة السريرية هنا هى ٢ سرير لكل ألف مواطن تقريبا ؛ وبرغم محاولات بعض الأجهزة المسئولة التخفيف من حدة عمليات الاستقطاب الاجتماعى فى مجال الصحة العامة بكل ما يحمله من تأثيرات مدمرة على المجتمع وأفراده وذلك بتوسيع مظلة نظام التأمين الصحى (٣ مليون مواطن حاليا) فإن انعكاس عمليات الاستقطاب واتساع دائرة نفوذ المفهوم والممارسة التجاريتين فى مجال الطب قد أدى لقصور تجربة التأمين الصحى فجاءت ميتة منذ اللحظة الأولى ، وعبر عن ذلك تدهور مستوى الأداء فى مستشفيات التأمين الصحى وارتفاع أنين الشكوى من عشرات الالاف ، وقد أثبتت دراسة لوزارة الصحة "**حول اتجاهات الرأى العام للخدمات الصحية فى مصر**" أن شكاوى المواطنين من سوء الخدمات الصحية خلال عام ١٩٧٦ وحده قد بلغت ٤٣٧٩٠ شكوى أما الربع الأول من عام ١٩٧٧ فقد تجاوزت عد الشكاوى العشرة آلاف شكوى (٧٥)

ولا تتوقف التأثيرات السلبية للاستقطاب الاجتماعى فى الخدمات الصحية والعلاجية بصورته القاسية عند هذه الحدود التى عرضنا اليها قبل قليل ، فالمستوى الغذائى وتدهور نصيب الفرد من أهم المكونات والعناصر الغذائية الضرورية تضيف أبعاد أخرى للصورة ، حيث تشير دراسة أعدها معهد التغذية - التابع لوزارة الصحة - إلى ذلك بالقول أن ٢٢ ٪ من الأطفال فى مصر يعانون من نقص التغذية المزمن بل وتصل هذه النسبة إلى ٢٧ ٪ من اجمالى أطفال الصعيد والوجه القبلى (٧٦)

وبالمقابل فإن الدراسة تشير إلى أن هذه النسبة لا تزيد عن ١,١ ٪ من أطفال الطبقات الاجتماعية الأكثر ثراء فى المجتمع المصرى ، وتعود هذه الظاهرة لدى أطفال الفئات الاجتماعية المتربعة على قمة الهرم الأجتماعى فى مصر إلى عوامل وراثية أكثر من كونها راجعة إلى سوء التغذية أما الاتيميا - وفقر الدم الراجع أيضاً إلى سوء التغذية - فإن الدراسة تعود للقول أن نسبة المصابين به بين

أطفال الفقراء فى المجتمع المصرى تصل إلى ٤٠ ٪ فى المتوسط مقابل ١٧ ٪ لدى أطفال الفئات الاجتماعية الأكثر ثراءً وأخيرا فإن الدراسة نفسها تؤكد[٧٧] أن غالبية أفراد الشعب المصرى يعانون من أمراض سوء التغذية فى مختلف الأعمار حيث تصل نسبة المواطنين الذين يقل استهلاكهم من البروتين الحيوانى (اللحوم والدواجن والأسماك) عن الحد المطلوب (١٥ جرام/ يوميا) إلى نحو ٤٧,٥٪ من اجمالى الأسر فى مصر يتزامن مع نمو ظواهر الفقر وسوء توزيع الدخل والثروة وانعكاساتها فى مجال التغذية والصحة بروز وسيادة ظواهر جديدة تؤدى فى المحصلة النهائية لزيادة مظاهر الفقر والاختلال الصحى العام ونقصد بالظواهر الجديدة ظاهرتين متداخلتين :[٧٨]

الأولى : اتساع دائرة نفوذ الاخطبوط التجارى الرأسمالى فى مجال استيراد الأدوية من الخارج .

الثانية : اتجاه شركات الأدوية الحكومية إلى الاندماج فى آليات السوق الرأسمالى الدولى والخضوع لآليات العرض والطلب المحلى ومن ثم اتخاذ قرارات برفع أسعار المواد الدوائية بدأت منذ عام ١٩٧٧ برفع أسعار بعض الأدوية بنسبة تجاوزت الـ ٣٠ ٪ [٧٩] واستمرت حتى وقتنا الراهن (١٩٩٤) بصورة تثير القلق والفزع فى دائرة واسعة من المواطنين والمرضى .

فمنذ عام ١٩٧٦ سُمح للقطاع الفردى باستيراد الأدوية كما أعيد صياغة هيكل الصناعة بحيث أخذت الشركات المشتركة (رأسمال مصرى - أجنبى) فى بسط نفوذها شيئا فشيئا على صناعة الأدوية فى مصر حيث ارتفعت نسبة انتاجها من ١٨ ٪ عام ١٩٧١/٧٠ إلى ٢٨ ٪ [٨٠] عام ١٩٧٩ كما نجحت احدى الشركات الأمريكية " سكويت " فى الدخول إلى الصناعة منفردة مثلما حدث فى قطاع التأمين التجارى وغيره من القطاعات [٨١] ويكفى أن نذكر أن حجم هذا السوق قد بلغ عام ١٩٨٤ نحو ٥٩٣ مليون جنيه وفى عام ١٩٨٥ بلغ نحو ٦٩٠ مليون جنيه [٨٢] وفى عام ١٩٩٤ بلغ هذا السوق ما يقارب مليار جنيه مصرى .

والبيان التالى يشير إلى تطور قيمة الاستهلاك الظاهرى الدوائى فى مصر خلال السنوات الأخيرة :

جدول رقم (١٣)

تطور قيمة الاستهلاك الظاهرى الدوائى (بسعر البيع للجمهور بالمليون جنيه)
من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٩٤

السنة	دواء محلى	دواء مستورد		الاجمالى	نسبة المحلى
		قطاع عام	قطاع خاص ومشترك		
١٩٧٦	٩٤	١٨	٣,٧	١١٦,١	٨١ ٪
١٩٧٧	١٢٢,١	٢٥,٩	٧,٤	١١٥,٤	٧٨,٦ ٪
١٩٧٨	١٣٩,٦	٣٠,٩	١١,١	١٨١,٦	٧٦,٩ ٪
١٩٧٩	١٦٦	٣٠,١	١٤,٨	٢١٠,٩	٧٨,٧ ٪
١٩٨٠	١٨٣	٣٥	١٥,٧	٢٣٣,٧	٧٨,٣ ٪
١٩٨٤	٣٥٣,٩	٩٧,٩	١٤١,٧	٥٩٣,٥	٥٩,٦ ٪
١٩٩٤	...	...	...	٩٥٤	٤٨ ٪

المصدر : استراتيجية السياسة الدوائية ، مرجع سابق ص ٧٤ أما عام ١٩٨٤ فمصدره جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢١ وعام ١٩٩٤ مصدره جريدة الأهرام بتاريخ / /١٩٩٥

كما يبدو واضحا فإن القطاع الرأسمالى الفردى (الخاص) قد ازداد نصيبه فى تسويق الأدوية فى مصر سواء بالاستيراد من الخارج أو بالانتاج المحلى ، وهو مادفع هنا " الكارتل " الجديد إلى محاولة رشوة الدكتور ابراهيم بدران – وزير الصحة عام ١٩٧٨ – بهدف السيطرة على سوق الدواء فى مصر وتحطيم سيطرة القطاع الحكومى عليه . [٨٣] ومن المؤكد أن ارتفاع الأسعار المتتالى للأدوية خاصة تلك المتعلقة بأمراض الفقراء – تخرج أعدادً متزايدة من دائرة الاستهلاك اليومى بكل ما لذلك من تأثيرات مدمرة ليس على صعيد الإنتاج والإنتاجية فحسب وإنما على درجة الانتماء والاحساس بالمواطنة فى مجتمع يتسم بكل هذه الملامح والممارسات اللا إنسانية ..

***

رابعاً : اختلال السياسات الضريبية :

منذ تلك اللحظة التى ترسخ فيها النمط الرأسمالى للانتاج وأنفصل المنتج عن أدوات إنتاجه وبرز دور المصنع كشكل رئيسى من أشكال الانتاج فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تبلور فى سياقه الانفصال بين الضريبة و(الاتاوة) الجماعية للطبقات الاجتماعية الأدنى فى السلم الاجتماعى للمجتمع الاقطاعى القديم (أقنان الأرض وطوائف المدن والتجار) والضريبة الشخصية التى أخذت تتشكل وتتنوع فى النظام الاقتصادى والاجتماعى الجديد .

على أية حال ، فتحت تأثير الكتابات المبكرة للاقتصاديين الكلاسيك (أدم سميث - دافيد ريكاردو) التى حصرت دور الدولة البورجوازية فى مهام الدولة الحارسة (الدفاع - الأمن - العدالة) لم يكن من المتصور أن تكون للضريبة دور يتجاوز الحدود المرسومة لها باعتبارها آخر أدوات الحكومة فى الحصول على الايرادات العامة لتغطية النفقات العامة فى اطار الوظائف الثلاث المشار اليها [٨٤] ومع الكساد العظيم الذى أصاب المجتمعات الرأسمالية فى أوربا وأمريكا عام ١٩٢٩ والذى استمر بسنواته الخمس ليزعزع بقوة أسس البناء الاجتماعى الرأسمالى ، برز إلى سطح الحياة الفكرية : أفكار الاقتصادى البريطانى الشهير "جون كينز" منذ عام ١٩٣٣ والذى بلور مجموعة من الأفكار الجديدة التى عصفت فى النهاية ومن خلال كتابه الشهير (النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود) عام ١٩٣٦ بأسس النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وليخلع على الدولة البورجوازية دورا أكثر فاعلية وأوفر نشاطا سواء على المستوى المالى أو الاقتصادى والاجتماعى [٨٥] وهكذا قدر للضريبة العامة - بمختلف أنواعها - أن تصبح محورا أساسيا من محاور الفكر الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع الرأسمالى المعاصر .

ومن ذلك الحين وحتى الأن ، لم تنقطع يوماً الدراسات فى المجتمعات الرأسمالية المركزية عن تبيان الأثر الهام للضريبة فى حفظ التوازن الاجتماعى بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، فايفا ميللر Eva Mialler تؤكد على دور الضريبة فى تأمين الأوضاع المعيشية للفقراء فى الولايات المتحدة وبريطانيا [٨٦] .

وفى بريطانيا بلغ الانفاق الحكومى عام ١٩٧٨ نحو ٧٣ مليار جنيه استرلينى موزعت على النحو التالى [٨٧] :

- ٢٣ مليار جنيه بواسطة الضرائب المباشرة على الأشخاص (أى نسبة ٣٢ ٪) .
- ٢٥ مليار جنيه ضرائب على نشاط الأعمال والشركات (بنسبة ٣٤ ٪) .
- ٢٥ مليار جنيه أخرى عن طريق الضرائب المباشرة الأخرى (بنسبة ٣٤ ٪) .

ونقطة البداية دائما هو قياس الآثار التوزيعية للضريبة على الدخول والمستويات المعيشية لمختلف

الطبقات الاجتماعية [٨٨] .

ويساهم مكتب الاحصاء المركزى فى بريطانيا (C.S.O) بدور كبير من خلال نشر التقارير الدورية منذ عام ١٩٦٠ حول الضرائب والانفاق الحكومى على مختلف الخدمات الاجتماعية (الصحة – التعليم .. إلخ) ويعتمد نجاح النظام الضريبى فى المجتمعات الرأسمالية المركزية على عوامل ثلاثة :

العامل الأول : رأى عام وتراث تاريخى محبذ لتأدية الضريبة العامة .

العامل الثانى : نظام تحصيل ضريبى كفء وفعال .

العامل الثالث : نظام قانونى رادع تصل عقوباته إلى حد الاغتيال المعنوى للمتهربين من تأدية الضريبة العامة [٨٩] .

فماذا عن النظام الضريبى المصرى ؟ *

يعتمد النظام الضريبى عموما على ثلاثة أركان أساسية هى التشريعات الضريبية والسياسة المتبعة والأجهزة التى تتولى التنفيذ [٩٠] .

ويؤكد البعض أن النظام الضريبى المصرى يفتقر إلى سياسات واضحة تعبر عن مضمون هذا النظام وتوجهاته الاجتماعية [٩١] بيد أن نظرة فاحصة للإطار العام تكشف عدم دقة هذا التعبير فى المجتمع الرأسمالى المتخلف فالرأى عندى – أن عدم وضوح السياسات الضرائبية فى معظم دول العالم الثالث وفى مصر تحديدا ، هو بمثابة هدف اجتماعى وسياسى واضح ومحدد ، يعكس طبيعة التشوهات الطبقية والقيمية للطبقة المسيطرة من جهة وحقيقة النشاطات الاقتصادية غير الانتاجية والهامشية من جهة أخرى .

لذا فإن قياس النظام الضريبى المصرى – خاصة فى عهد الانفتاح على الإمبريالية – بمقاييس الرشادة فى المجتمعات الأوروبية والأمريكية هو خطأ اجتماعى وسياسى وإن ظل أمنية نبيلة وحلم مشروع يراود الأكاديميين والمصلحين الاجتماعيين . فغلبة الطابع المضارب والعقارى على الطبقة الرأسمالية المصرية ومن ثم أسلوب المقامرة وتشوه التجسدات السياسية لهذه الطبقة (الأحزاب ، المؤسسات ، الاتحادات ... الخ) يدفعها باستمرار الى التهرب الضريبى [٩٢] وذلك على الرغم من المزايا والاعفاءات التى حصلت عليها طوال سنوات الانفتاح الاقتصادى كما سيتبين بعد قليل .

على أية حال لقد مر النظام الضريبى المصرى بأربعة مراحل متميزة :

---

* يقصد بالنظام الضريبى مجموعة التشريعات والسياسات والأجهزة التى تخطط وتدير وتنفذ عمليات تعبئة أو جباية الاقتطاعات المالية التى يؤديها الاشخاص الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جبرية ونهائية وبدون مقابل خاص ومباشر.

المرحلة الأولى :

وهى التى بدأت بتولى محمد على حكم مصر ودفعة طموحه لبناء إمبراطورية واسعة إلى صياغة نظام جبائى جديد يقوم على فصل الخزانة المصرية عن النظام المالى العثمانى ، واعتمد نظام محمد على - إلى جانب احتكاره للمحاصيل الرئيسية فى مصر - على الفلاحين والمنتفعين بالأرض الزراعية التى أعاد بدوره توزيعها وفقا لنظام جديد .

بيد أن انكسار تجربة محمد على وتوقيع اتفاقية " بالمة آطة " بين انجلترا من جهة والباب العالى العثمانى من جهة أخرى عام ١٨٣٨ ثم معاهدة لندن الموسعة عام ١٨٤٠ - التى فرضت حرية دخول وخروج البضائع الإنجليزية والفرنسية إلى مصر دون سداد رسوم جمركية عليها كل ذلك قد أدى لانهيار النظام الضريبى المصرى الوليد ومنذ ذلك التاريخ وحتى توقيع اتفاقية عام ١٩٣٦ ظل النظام المالى المصرى تابعا للسياسات المالية التى تتخذ فى " داونينج ستريت " ببريطانيا [٩٣] .

المرحلة الثانية:

وتبدأ بعد نجاح الأحزاب البورجوازية المصرية فى الائتلاف وتوقيع معاهدة ١٩٣٦ بينها من جهة والحكومة البريطانية من جهة أخرى والتى نصت فى أحد بنودها على إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر .

وعلى الفور شرعت الحكومة المصرية فى إصدار قانون ضريبى جديد فصدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقضى فى نصوصه على فرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل ثم استكمل القانون بقوانين أخرى لاحقة * وبرغم التسهيلات والمزايا التى وفرتها سلسلة القوانين المتلاحقة (أبرزها القانون الذى أصدرته الحكومة العسكرية الجديدة رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٣)** فقد ظل الطابع المضارب والمقامر هو الغالب على نشاط الطبقة الرأسمالية المصرية . وظل تهربها من الاستثمار فى المجالات الصناعية ومن ثم صعوبة حصر أرباحها هى السمة المميزة لهذه المرحلة .

المرحلة الثالثة:

بعد أن تبين للنظام الناصرى عجز الرأسمالية التقليدية فى مصرعن المساهمة فى بناء المشروع القومى ، بدأت مرحلة المطاردة (التأميم والحراسات) وعمليات التحجيم (الضرائب) لهذه الطبقة وأنشطتها المختلفة فصدرت مجموعة من القوانين الضرائبية (١١٥ لسنة ١٩٦١ و١٢٧ لسنة ١٩٦٢) وهكذا ألغت بضربة واحدة كل المزايا والاعفاءات التى قررتها فى مطلع الخمسينات للنشاط

---

* صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٩ بفرض رسم التمغة ، ثم القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الايلولة على الشركات واعقبه القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض الضريبة العامة علي الايراد ، فالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ .. الخ .

** والذى اكملته بالقانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ للمشروعات الجديدة .

الرأسمالى الفردى فى مصر وتصدر المشروع الاقتصادى الحكومى (القطاع العام) مركز الصدارة .

وبرغم ما اتسمت به الفترة الناصرية من توازن اجتماعى محكوم برادع أمنى شديد القسوة إلا أننا سنلاحظ أن الضرائب غير المباشرة (التى تمس أوضاع الفقراء بشكل محدد) ظلت تمثل ما نسبته ٧٠٪ من حصيلة الضرائب خلال عقد الستينات .

المرحلة الرابعة :

بانتهاج النظام السياسى فى مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادى وصدور قانون الانفتاح الشهير (رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧) بدأت " **الفوضى المنظمة** " للاعفاءات الجمركية والضريبية وأعيد صياغة البناء القانونى والتشريعى فى مصر بحيث يتلائم مع التوجهات الجديدة والمرحلة الجديدة * فعلى سبيل المثال نص القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ (المعدل لقانون الانفتاح الأول ٤٣ لسنة ١٩٧٤) فى مادته (١٦) على أنه (مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعفى الأرباح التى توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها بحسب الأحوال ومن الضريبة على الإيراد بالنسبة للأوعية المعفاة من الضرائب النوعية وذلك لمدة خمس سنوات اعتبارا من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم القانونى لأول مرة وكذا ما نصت على المادتين ٤٦ ، ٤٧ من نفس القانون.[٩٤]

لما جاء القانون الضريبى الأول فى حقبة الانفتاح (رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨) تعبيرا عن طبيعة المرحلة فأضاف بدوره اعفاءات جديدة مثل فوائد الودائع بالبنوك وصناديق التوفير كما استبعد القانون فرض ضريبة على الاستغلال الزراعى !!

وهكذا تم تضييق نطاق المجتمع الضريبى بسبب استبعاد أوعية ضريبية هامة وقد يكون من المناسب ونحن بصدد تحليل ما أسفرت عنه هذه " **الفوضى الطبقية المنظمة** " فى مجال اختلال توزيع الدخل والثروة القومية التعرض لها من زوايا ثلاث هى :

الأولى : العبء الضريبى على الطبقات الاجتماعية المختلفة .

الثانية : المتأخرات الضريبية .

الثالثة : التهرب الضريبى .

فلنناقش كلا بشىء من التفصيل .

---

* حتى يوليو ١٩٧٦ صدر عن مجلس الشعب المصرى أكثر من ١٢٤ قانون أعادت صياغة التركيبة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر لصالح السياسة الجديدة وفى مجال الضرائب صدرت خمسة قوانين خلال خمس سنوات لحسب وهذه القوانين هى :
القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والقانون ٨٧ لسنة ١٩٨٣ أما الضرائب غير المباشرة فصدرت القوانين رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ثم صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والقانون ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ بالغاء ضريبة التركات والقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣

أ - العبء الضريبى على الطبقات الاجتماعية المختلفة :

يتفق معظم الباحثين والدراسين للنظام الضريبى المصرى على عدم عدالة هذا النظام الضريبى [٩٥] واعتمد معظمهم كإطار تحليلى لدراستهم : المقارنة بين حصيلة كل من الضرائب المباشرة من جهة والضرائب غير المباشرة من جهة أخرى *

فالأولى - وكما هو معروف - تمس فى جوهرها أصحاب عوائد الملكية وكبار رجال المال والأعمال فى مصر ، بينما الثانية تنصب اساسا على أصحاب عوائد العمل وجماهير الفقراء فى البلاد . وبالنظر للتشوة الاقتصادى والاجتماعى فى مصر فغالبا ما يتمكن اصحاب عوائد حقوق التملك من رأسماليين وتجار.. الخ من نقل عبء ضرائبهم إلى الفقراء من المستهلكين عبر ما يسمى فى الفكر الضريبى Transfar Tax ولذا نجد أن نسبة الضرائب غير المباشرة إلى اجمالى حصيلة الضرائب فى مصر ظلت تتراوح بين ٦٦٪ إلى ٧٥٪ خلال الثلاثين عاما الماضية [٩٦]

وبعد مراجعة دقيقة لكل بنود الضرائب المباشرة ، تبين لنا أن هذا الترتيب المتبع حاليا، يستند اساسا على شكل وطريقة جباية الضريبة ويغفل المضمون الاجتماعى للضريبة فعلى سبيل المثال نجد أن ضريبة الأجور والمرتبات مدرجة فى بنود الضرائب المباشرة، وبالنظر لكون هذه الضريبة تقع على عاتق العمال والموظفين العاملين فى القطاع الحكومى والقطاع الخاص فسيكون من المناسب من وجهة النظر الاجتماعية والتحليلية - إعادة دمجها فى قائمة حصيلة الضرائب غير المباشرة وحذفها من حصيلة الضرائب المباشرة مما يتيح تقديم صورة أكثر واقعية للمضمون الاجتماعى والطبقى للنظام الضريبى المصرى.

كما أن تحليل كل بند من بنود حصيلة الضرائب المباشرة ومعرفة مصادر تمويلها يتيح صورة واقعية عن من يدفع الضرائب فى مصر ومن يتهرب من سدادها بين مختلف الطبقات الاجتماعية فى البلاد .

---

* تتحدد الضرائب المباشرة في سبع انواع رئيسية هى :
١ - ضريبة الاطيان الزراعية والمبانى العقارية .
٢ - ضريبة دخول الاعمال وودائع التوفير .
٣ - ضريبة المرتبات والاجور .
٤ - ضريبة الايراد العام .
٥ - ضريبة المهن الحرة (اطباء - محامين - حرفيين ... الخ) .
٦ - ضرائب التركات ورسم الأيلوله .
٧ - ضريبة الارباح التجارية والصناعية (وتشمل الوحدات الاقتصادية الحكومية والخاصة والشركات المساهمة وسماسرة الاوراق المالية والشقق المفروشة) اما الضرائب غير المباشرة فتنحصر فى ثلاث هى :
(١) الضرائب الجمركية .
(٢) ضرائب الاستهلاك .
(٣) ضرائب التمغه والملاهى ودور السينما .

جدول رقم (١٤)

تطور حصيلة الضرائب المباشرة فى مصر خلال الفترة

١٩٨٢/٨١-١٩٩٥/٩٤

«بالمليون جنيه»

البيان السنوات	أرباح تجارية وصناعية	القيم المنقولة	مهن غير تجارية	شركات الأموال*	ضريبة عامة عن الدخل	التركات ورسم الأيلوله	الضرائب العقارية	اجمالى الضرائب المباشرة
٨٢/٨١	٩٧٧,٧	٥١١,٢	١٧,٥	١٤,١	١١٧,٨	٨,٤	٦٠,٨	١٦١٢,٨
٨٣/٨٢	٣١٧,٣	١٣٨,٣	١٦,٤	١٣٦٠,٤	٢٤,٧	١١,٨	٤٩,١	١٩١٨,٩
٨٤/٨٣	٢٨٦,١	١٤٦,١	١٩,٦	١٠٥٣,٣	٣٣,٩	١٤,٤	٤٩,١	١٥٨٣,٤
٨٥/٨٤	٤٠٢,١	١٥٠,٥	٢٣,٥	١٢٤٧,٨	٧٠,٧	١٥,٩	٥٠,٩	١٩٣١,٣
٨٦/٨٥	٥٣١,٦	١٧٩,٣	٢٠,٠	١٤٢٠,٢	٥٧,٠	١٨٩,٠	٥١,٠	٢٢٧٧,٦
٨٧/٨٦	٤٠٧,٠	١٦٥,١	٢٨,٨	١٣٤٤,٧	٥٠,٩	٢٣,٢	٥١,٠	٢٠٧٠,٧
٨٨/٨٧	٥٧١,٧	٢٩٦,٣	٣٣,٧	١٥٥٣,٦	٦٨,٨	٢٩,٥	...	٣٣٣٢,٧
٨٩/٨٨	٥٩٤,٣	٤٩٦,٥	٤٥,٥	١٨٦٥,٨	٨٩,٣	١٩,٠ **	...	٤٢٠١,٠
٩٠/٨٩	٧٢٤,٧	٦٧٢,٤	٧٥,٠	٢٢٨٥,٩	١٠٤,٩	٥,٧	...	٥٣٥٤,٣
٩١/٩٠	٨٩٤,٢	٨٠٩,١	٥٥,٦	٣٩٣٩,٧	١٢٢,٢	٢,٠	...	٧٨٣٠,٠
٩٢/٩١	٩٢٥,٤	١٠٨٢,٧	٦٤,٧	٦٨٩٥,٢	١٦٧,١	٥,٤	...	١١٦٢٨,٨
٩٣/٩٢	٩٨١,٦	١٥٣٥,٢	٦٧,٦	٨٣١٥,٢	١٩٢,٣	٩,٧	...	١٣٩٩١,٧
٩٤/٩٣	١١٩٢,٣	١٠٥١,٢	٧٣,١	٨٨٦١,٠	٢٠٠,١	١٤,٥	...	١٤٦٨٢,٩
٩٥/٩٤	١٤١٦,٣	١٠٠٨,١	٦٣,٥	٨٨١٧,٠	***	٢٢,٣	...	١٤٩٩٣,٠

المصدر : حتى عام ٨٦ / ١٩٨٧ مصدره مجلة التشريع المالى والضريبى ، العدد ٢٦٣ بتاريخ نوفمبر ١٩٨٨ اما بعد ذلك فمصدره مصلحه الضرائب ، الادارة العامة للتحصيل .

ويظهر البيان السابق الحقائق التالية :

١ - أن ضريبة الارباح التجارية والصناعية والتى تتحملها بالاساس المشروعات الصناعية والخدمية والتجارية المختلفة في المجتمع يقع عبء٤٠٪ من حصيلتها فى المتوسط سنوياً على عاتق شركات القطاع العام وقد جرى فصل هذه الضريبة في العام المالى ١٩٨٣/٨٢ عن ضريبة شركات

---

* فى عام ١٩٨٣/٨٢ تم فصل الضرائب المفروضه على شركات الأموال عن الضرائب على الأرباح التجاريه والصناعية لذا إنخفضت الثانية بصورة كبيرة وقفزت حصيلة الأولى كما هو موضح

** ألغيت الضريبة عن التركات بالقانون ٢٢٨لسنة١٩٨٩ وأقتصرت على رسم الأيلوله التى جرى تخفيضها ثم جرى الغاءها عام ١٩٩٦

*** تم استبدالها بقانون الضريبه الموحده رقم ١٨٧لسنه ١٩٩٣ المعدل للقانون ١٥٧ لسنه١٩٨١.

الاموال ، مما أدى لانخفاض حصيلتها وارتفاع حصيلة شركات الاموال كما هو موضح في البيان السابق .

٢ - أما ضريبة شركات الاموال والتى تعد من أكبر الأوعية الضريبة حيث زادت من ١٣٦٠ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٨٨١٧ مليون جنيه عام ١٩٩٥/٩٤فهى تتأتى اساساً من مصادر حكومية ثلاثه هى الضريبه المفروضه على رسوم المرور فى قناة السويس ومن مبيعات الهيئة العامة للبترول ومن البنك المركزى المصرى والبنوك العامله فى مصر أى أنها باختصار تأتى من مصادر عامه وليس من القطاع الرأسمالى الخاص الذى يحظى بجميع أنواع الاعفاءات الضرائبية والجمركية . كما أن السبب فى ارتفاع حصيلة ضريبة شركات الأموال هو إعادة إحتساب هذه الضريبه وفقاً لسعر صرف الدولار بسعر السوق اى من ٧٠ قرشاً إلى ٢٢٤ قرشاً ثم إلى ٣٣٨ قرشاً.

٣- وبالنسبة لضريبة المهن غير التجارية (كالأطباء-المهندسون-المحامون..الخ)فهى هزيلة لدرجة تدعو للرثاء ؛ والمجتمع يدرك كيف تحول سوق الطب إلى ما يشبه سوق عكاظ يفتقر إلى قيم أخلاقية مستقره وإلى نظام للحساب والعقاب فى حالات الاخطاء الشائعة وكيف تحولت أجور الأطباء فى العيادات الخاصة إلى سباق حلزونى مجنون وكيف أصبحت اسعار العلاج بالمستشفيات الخاصة الإستثمارية إلى ضرب من الفجور والسفور بلاحياء وبلا خجل .

٤ - أما ضريبة التركات ورسم الأيلولة فبرغم تضاؤل حصيلتها إلا أن أصحاب المصالح وأصحاب المواريث قد شنوا حمله شعواء فى أجهزة الاعلام ومجلسى الشورى والشعب طوال عامى ١٩٨٧ و١٩٨٨ باعتبار هذه الضريبه مخالفة للشريعه الاسلامية حتى نجحت جهودهم وصدر القانون ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ بإلغاء هذه الضريبة وخفض رسوم الأيلوله إلى حد الهزال ثم جرى إلغاء ضريبة رسم الأيلولة بدوره عام ١٩٩٦ . [٩٧]

٥ - أما ضريبه القيم المنقوله (فوائد الأسهم والسندات والبنوك) فيقع عبئهاعلى عاتق أصحاب عوائد التملك من حمله الأسهم والسندات وأذون الخزانه وأصحاب الودائع بالبنوك أى على كامل التصرفات الرأسماليه .

فإذا ما اعتبرنا أن ٥٠٪ من حصيلة ضريبه الأرباح التجارية والصناعية يقع على عاتق أصحاب المشروعات الخاصة والرأسماليين وكذا ضريبه القيم المنقوله والمهن غير التجارية وضريبه التركات ورسم الأيلوله وكذلك الضرائب العقاريه فاننا نستطيع أن نستخلص أن مجموع حصيله الضرائب المتنوعه التى يقع عبئها على عاتق الأغنياء والرأسماليين من مجموع حصيله الضرائب المباشره لم يتجاوز عام ١٩٩٥/٩٤ نحو ١٨٠٠ مليون جنيه من مجموع ١٤٩٩٣ مليون جنيه [٩٨] أى بواقع ١٢٪ من حصيله هذه الضرائب المباشرة وبالتالى لا تشكل سوى ٤٪ من اجمالى حصيله الضرائب فى مصر ذلك العام (مباشرة وغير مباشرة) . فلنا أن نتصور حجم الكارثة المجتمعية التي يحياها الفقراء ويسدد

فاتورتها الفقراء ومحدودى الدخل وحدهم فى البلد !! وحتى يكتمل تحليلنا نعرض فى البيان التالى تطور حصيله الضرائب غير المباشره خلال نفس الفترة :

جدول رقم (١٥)

تطور حصيلة الضرائب غير المباشرة فى مصر خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٩٥/٩٤

البيان السنوات	رسوم جمركية	ضرائب الاستهلاك	تـــمغه	ضرائب سيادية متنوعه	اجمالى الضرائب غير المباشره
٨٢/٨١	١٥٧٩,٣	١٧٣٥,٠	٢٩,١	٧٤,٦	٣٦٢٨,٠
٨٣/٨٢	١٦٤٠,٣	١٠٩٦,٨	٣٥٤,٤	١٨٢,٣	٣٢٧٧,٨
٨٤/٨٣	١٨٩٠,٩	١٢٠٢,١	٣٠٨,١	١٨٥,٨	٣٦٨٥,٩
٨٥/٨٤	١٩٠٦,٦	١٤٤٧,٩	٣٤٤,٥	١٩٥,١	٣٨٩٦,١
٨٦/٨٥	١٨٠٧,٠	١٤٨٩,٠	٣٨٢,٩	٥١٧,٦	٤١٩٧,٤
٩٥/٩٤	٧٣١٠,٠	٩٣٠٠,٠	٢٦٦٥,٠	٤٠٥٣,٠	٢٣٣٢٨,٠

المصدر *: حتى عام ٨٥/ ١٩٨٦ مصدره مجله التشريع المالى والضريبى، العدد (٢٦٣) نوفمبر ١٩٨٨*
أما عام ٩٤/١٩٩٥ فمصدره الموازنة العامة للدولة ذلك العام .

ونلاحظ أن العبء الأكبر لضرائب الاستهلاك (٨٥٪فى المتوسط) تقع على عاتق المستهلكين عموماً ومعظمهم من محدودى الدخل ؛ أما الرسوم الجمركية فإن معظمها يتحمله القادمون من الخارج والعاملون المصريون فى البلدان العربيه ويصحبون هدايا ؛ والجزء الذى يقع على عاتق أصحاب الأعمال والمشروعات فيجرى نقله عبر ما يسمى فى الأدب الضريبى نقل عبء الضريبه Transfar taxes للمستهلكين أما ضريبه التمغه والتى شهدت قفزه هائله خلال الخمسة عشر عاماً الماضية من ٢٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٢٦٦٥ مليون جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ فإن ٧٥٪ منها يقع على الصرفيات الحكومية ومبيعات طوابع التمغه ووثائق السفر والزواج وتمغه وثائق التأمين وأعمال البورصة وفواتير استهلاك المياه والكهرباء والغاز والإقرارات والشيكات المصرفيه والشكاوى والطلبات .. إلخ أى أن ٩٠٪ منها يتحمله محدودى الدخل والمواطنون دون تمييز بين مستويات دخولهم وأوضاعهم الأجتماعيه ومراكزهم الأقتصاديه وكذلك يمكن القول بالنسبه للضرائب السياديه المتنوعه (كضريبة الملاهى ودور السينما والدفاع والأمن.... الخ)

لقد شهد عقدا السبعينات والثمانينات تقدم الهدف المالى (تعظيم الحصيله) على ما عداه من الأهداف الأجتماعية والأقتصادية للنظام الضريبى المصرى وكان من الطبيعى أن يزداد عبء الضريبة

على الفقراء مقابل تقلص وانكماش نطاق المجتمع الضريبى بفعل هَوْجة الإعفاءات الجمركية والضرائبية التى منحت للمشروعات الرأسمالية من مختلف الأشكال وكذا اتساع ظاهرة التهرب الضريبى خاصة لكبار الممولين وهو ما سنعود لتناوله تفصيلا بعد قليل . فعلى سبيل المثال فبينما بلغت حصيلة الأرباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة والمهن غير التجارية عام ١٩٧٩ نحو ١٦٩ مليون جنيه نجد أن الضرائب المفروضة على السجائر وحدها لذلك العام قد بلغت ١١٤,٠ مليون جنيه وإذا أضفنا إليها حصيلة الضرائب المفروضة على السلع الضرورية (السكر الشاى -الأدوية - الصابون... إلخ) يرتفع الرقم ليصل إلى ٣٠٨ مليون جنيه !!! [٩٩] وبالمقابل فإن الضرائب المفروضة على السلع الكمالية (أجهزة التكييف - الفورمايكا - سيارات الركوب - قطع غيار السيارات - المشروبات الكحولية ...الخ لم تزد حصيلتها عامى ١٩٧٧ و١٩٧٨ عن ٢ إلى٣ مليون جنيه على الترتيب !!

لقد كانت هذه الأوضاع حصيلة سياسات تشريعية قانونية بدأت منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى فى البلاد منذ منتصف عام ١٩٧٤ والتى ركزت جهودها على تلبية المطالب الملحة لأصحاب رؤوس الأموال فى الداخل والخارج واستهدفت فى الأساس تخفيف الواقع الضريبى على هذه الطبقات . *

أما بالنسبة للمؤشر الثانى وهو الحد من التفاوت الكبير فى الثروات والدخول ومعرفة مدى تحقيق النظام الضريبى لهذا الهدف فيتبين من تتبع المثال الثانى والموضح فى الجدول رقم (١٧) والخاص بقياس الوقع الضريبى على ممول خاضع للضريبة العامة على الدخل فى حالتين :

- الأولى عندما يكون دخل الخاضع للضريبة ٥,٠٠٠ جنيه

- الثانية عندما يتضاعف هذا الدخل عشرة أضعاف ليصبح ٥٠,٠٠٠ جنيه وذلك فى ظل ثلاثة أوضاع تسود فيها قوانين ضريبية مختلفة للمقارنة .

---

* يقصد بالواقع الضريبى حساب المعدل $\frac{\text{الضريبة المدفوعة}}{\text{الحد الأعلى للشريحة من الدخل - حد الإعفاء}}$

جدول رقم (١٦)

قياس الوقع الضريبى على ممول خاضع للضريبة على الدخل طبقا للقوانين الانفتاحية

البيـــــــان	القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بقانون ١٩٧٨/٤٦	القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١	القانون١٥٧/١٩٨١ المعدل بقانون ٨٧ لسنة ١٩٨٣
الحالة الاولى :			
الدخل الخاضع للضريبة (بالجنيه).	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
الضريبة المستحقة (بالجنيه) .	٣٦٤	٣٧٠	١٧٠
الحالة الثانية :			
الدخل الخاضع للضريبة (بالجنيه).	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
الضريبة المستحقة (بالجنيه) .	٢٠١٣٤	١٠٢٢٠	١٠٨٢٠
مدى التضاعف فى الدخل الخاضع للضريبة	١٠ أمثال	١٠ أمثال	١٠ أمثال
الضريبة المستحقة	٥٥ مثلاً	٣٨ مثلاً	٤٠ مثلاً

***المصدر** : النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ١٩٨٤ ، مرجع سابق ص ٣٣.*

يبدو واضحاً كيف أن المشرع اتجه فى القوانين الضرائبية الجديدة (٤٦ لسنة ١٩٧٨ و١٥٧ لسنة ١٩٨١ و٨٧ لسنة ١٩٨٣) لتخفيف العبء الضريبى على كبار الممولين .

فما كان يزيد عن عشرة آلاف جنيه فرض عليه فى القانون القديم (١١٥ لسنة ١٩٦١) ٩٠٪ كضريبة أما فى القانون الجديد (٤٦ لسنة ١٩٧٨) فقد انخفض سعر الضريبة إلى ٣٥٪ ثم انخفض حتى وصل إلى ١٥ ٪ وفقا للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ !!

وهنا يتبين إلى أى مدى اهتم المشرع خلال حقبة الانفتاح والصلح بتخفيف العبء الضريبى على أصحاب عوائد التملك وهو ما يعبر عنه ضريبيا بتدهور الوقع الضريبى لكبار الممولين ولم تقف سلسلة التنازلات والمصالح المتبادلة عند هذا الحد فقد توالت القوانين الضريبية التى ركزت فى جوهرها على تخفيف هذا العبء مقابل زيادته على صغار الممولين وملايين المستهلكين الفقراء فى البلاد .

ب - المتأخرات الضريبية :

تعد ظاهرة المتأخرات الضرائبية ، من الظواهر المرتبطة بحقيقتين أساسيتين فى النظام الضريبى المصرى فالأولى تتمثل فى ضعف كفاءة هذا النظام وقدرته على الجباية المنظمة والمحكمة من واقع

حصر فعلى للمجتمع الضريبى والثانية تتمثل فى سيادة مفهوم غير أيجابى بين المجتمع الضريبى عموما من جهة والدولة بأجهزتها المختلفة من جهة أخرى وهو ما يؤدى إلى إهدار مفهوم الدفاتر المحاسبية وفرضى التقدير الجزافى فى ربط الضريبة على مختلف فئات الممولين .

يكفينا أن نشير فى هذا الصدد إلى حقيقة أن حجم القضايا المتداولة فى المحاكم الابتدائية بين مصلحة الضرائب والممولين فى مصر حتى ٣٠ يونية ١٩٨٩ قد تجاوز عددها ٤٣ ألف قضية وان هذا العدد (رصيد) قد توقف فى أول شهر ابريل عام ١٩٩٠ عند رقم ٣١٦٧٠ قضية [١٠٠] .

وبرغم أهمية هذا الموضوع وحيويته بالنسبة لرسم السياسات الاقتصادية والمالية فى البلاد فانه لا يتوافر بيان دقيق حول هذه المتأخرات لدى القطاعين الحكومى والخاص .

ويشير البيان التالى إلى تطور هذه الظاهرة خلال السنوات المتاح عنها بيانات حتى الآن .

الجدول رقم (١٧)

تطور المتأخرات الضريبية خلال الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨١

"بالمليون جنيه"

السنوات / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠
مصلحة الضرائب	١٤٨,٣	١٨٤,٥	١٨٣,٦	١٦٧,٩	٢٢٧,٠	٢٣٩,٢	٣٥٦,٤
مصلحة الضرائب العقارية .	٦٠,٨	٤٦,٧	٤٧,٩	٤٦,٩	٤٨,٨	...	...
مصلحة الجمارك .	٥٦,٣	٧٦,٢	٨٩,١	١٢٩,٦	١٦٣,٦	١٦١,٣	٢٣٠,٥
مصلحة الضرائب على الانتاج والاعمال	٦٥,٤	٧٥,٥	٨٢,١	٧٩,٧	٩٦,٥	٣٤,٨	٦٠,٣
أ - اجمالى المتأخرات .	٣٣٠,٨	٣٨٢,٩	٤٠٢,٧	٤٢٤,١	٥٢٥,٩	٤٣٥,٣	٦٤٧,٢
ب - الحصيلة الضريبية .	٧٣٠,٣	٩٩٩,٣	١٢٠٢,٨	١٥٠٢,٥	١٨٧٤٠,١	٢٤٥٢,٩	٤١٨١,١
٪ للمتاخرات من إجمالى الحصيلة	٪٤٥	٪٣٨	٪٣٣,٥	٪٢٨	٪٢٨,٥	٪١٧,٧	٪١٥,٥

المصدر : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٥٤ .

وكما هو واضح لقد ارتفعت المتأخرات الضريبية من ٣٣٠,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى أكثر من ٦٤٧,٢ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ (باستثناء متأخرات مصلحة الضرائب العقارية) اى تضاعف خلال اقل من ٦ سنوات (بمعدل سنوى ١٦ ٪ تقريباً) معظمهما يأتى من ممولى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والجمارك [١٠١] .

بل وتؤكد معظم الدراسات التى أعدتها مصلحة الضرائب أن معظم متأخرات القطاع الرأسمالى

الفردى غير مؤكد الجباية ففى عام ١٩٧٩ وحدها بلغت متأخرات القطاع الحكومى (العام) نحو ٣٣,٩ ٪ من اجمالى المتأخرات جميعها مؤكدة التحصيل (أما القطاع الرأسمالى الفردى (١ . ٦٦٪ من إجمالى المتأخرات) فغير مؤكدة التحصيل وهو ما يظهره الجدول التالى :

جدول رقم (١٨)

بيان رصيد المتأخرات الضريبية حتى ١٩٧٩/١١/١

"بالمليون جنيه"

البيـــان	القطاع الخاص			القطاع العام			الرصيد الاجمالى
	ممكن تحصيله	غير ممكن	الرصيد	ممكن تحصيله	غير ممكن	الرصيد	
ضـــريبـــة الارباح التجارية والصناعية .	٧٥	٢٢	٩٧	١٦	-	١٦	١١٣
ضريبة القيم المنقولة .	٨	-	٨	٤٥	-	٤٥	٥٣
ضريبة كسب العمل .	٣,٤	٠,٢	٤	-	-	-	٤
ضريبة المهن الحرة .	٢٤	٦	٣٠	-	-	-	٣٠
ضريبة الايراد العام .	٣	١	٤	-	-	-	٤
ضريبة الدمغة .	١	١	٢	١٩	-	١٩	٢١
ضريبة التركات .	١١	-	١١	-	-	-	١١
الجملة مقربة	١٢٥	٣٠	١٥٦	٨٠	-	٨٠	٢٣٦

المصدر : مصلحة الضرائب العامة المراقبة العامة للاحصاء .

وبالقطع لا يمكن النظر لمشكلة المتأخرات الضريبية - أوحتى التهرب الضريبى - دون ربطها بالنسق القيمى العام Value System الذى يحكم المجتمع المصرى خلال حقبة الانفتاح فالرشوة التى باتت أحد وسائل الخلاص الفردى لعدد ليس بقليل من شاغلى الوظيفة العامة تدفع باستمرار إلى اختلال الحصيلة الضريبية ومن ثم يزداد اهتمام واضعى السياسات على المتاح فعلا وهو ما يؤدى إلى فرض مزيد من الضرائب على الفقراء وزيادة أسعار السلع الضرورية .

ج - التهرب الضريبى :

من أكثر الموضوعات حساسية وإثارة للجدل الواسع فى مصر قضية " التهرب الضريبى " وحتى الآن لا يمتلك جهاز من أجهزة الإحصاء فى البلاد حصرا دقيقا حول هذه الظاهرة الخطيرة والمدمرة وخطورة الظاهرة تكمن فى كونها باتت أحد مفردات السلوك اليومى للعموليين على اختلاف درجاتهم

المالية أو العلمية .

تمتد شبكة الانحراف السلوكى هذه من أساتذة الجامعات ، وكبار الاطباء والرأسماليين إلى المدرسين وصغار الحرفيين ومن على شاكلتهم .

سلسلة حلزونية تغذيها مشاعر اللا انتماء ووسائل الخلاص الفردى فى حقبة " البحث عن الذات".

على سبيل المثال حينما أعيد حصر الممولين المتعاملين مع القطاع الحكومى لتطبيق نظام " البطاقة الضريبية * تبين أن هناك ٩٠ ألف ممول لم تكن لهم ملفات ضريبية سابقة !

ويتكرر نفس الشيء عام ١٩٧٨ مما ادى لارتفاع الضرائب المحصلة من ممولى الارباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة غير التجارية من ٦٢,٥ مليون جنيه إلى ١٦٩ مليون جنيه عام ١٩٧٩ أى بزيادة تصل إلى ١٧٠ ٪ [١٠٢] .

وبالنسبة للممولين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية فقد تبين أن نسبة من لم يقدموا إقراراتهم الضريبية خلال فترة التحليل حوالى ٦٧ ٪ من إجمالى عدد ممولى هذه الضريبة فى المتوسط وبالنسبة لممولى ضريبة المهن غير التجارية فإن نسبة من لم يقدموا إقراراتهم تبلغ فى المتوسط ٧٠ ٪ من إجمالى عدد الممولين لهذه الضريبة خلال سنوات الدراسة (١٩٨١ - ١٩٨٧) وضريبة الدخل ٦٠ ٪ فى المتوسط [١٠٣] وهو ما يظهره البيان التالى :

---

* الذى صدر عام ١٩٧٣ .

جدول رقم (١٩)

بيان حركة الإقرارات الضريبية خلال الفترة ٨١-١٩٨٦

	السنوات	الضريبة على ارباح المهن التجارية والصناعية				الضريبة على ارباح المهن غير التجارية	الضريبة العامة على الدخل
		أ	ب	جـ	د	المجموع	
	عام ١٩٨١						
١	عدد الملزمين	٤٠٠٥٧	٦١٢٨٦	٤٤٣٧١٦	٥٨٥٢٣٠	١,١٣٠,٢٨٩	١٠١,٩٨٥
٢	عدد الذين قدموا الاقرارات	٢٤٢٤٤	٢٢٥١٥	١٦٥٢١٥	١٢٦٤٠٧	٤١٦,٥٨١	٣١,٤٦٨
٣	عدد الذين لم يقدموا الإقرارات	١٥٧١٣	١٨٧٧١	٢٧٨٥٠١	٤٥٨٩٣٣	٦٧٣,٨٠٨	٧٠,٥١٧
٤	النسبة المئوية الذين لم يقدموا الإقرار	٣٩,٧ ٪	٣٠,٩ ٪	٦٢,٧ ٪	٧٨,٤ ٪	٥٩,٦ ٪	٦٩,١ ٪
	عام ١٩٨٢						
١	عدد الملزمين	٦٦,٥٢٥	٩٩,٨١٦	٤٧٧,٩٦٨	٥٨٥,٦٤٤	١,٢٢٩,٩٦٣	١٣٠,٨٦٣
٢	عدد الذين قدموا الاقرارات	٣٣١٨٢	٢٩٠٨٢	١٤٦,٥٨٠	١١٦,٣٥٧	٣١٥,١٩٧	٣٣,٥١٩
٣	عدد الذين لم قدموا الاقرارات	٣٣٣٥٣	٦٠٧٣٤	٣٣١٣٨٨	٤٦٩٨٩١	٩١٤,٧٦٦	٩٧,٣٤٦
٤	النسبة المئوية الذين لم يقدموا الاقرار	٥٠,١ ٪	٦٠,٨ ٪	٩,٣ ٪	٨٠,١ ٪	٧٤,٣ ٪	٧٤,٠ ٪
	عام ١٩٨٣						
١	عدد الملزمين	٦٧١٧٣	٩٩٨٩٥	٤٨٨١١٠	٥٨٦٩٣٦	١٢٤٢,١١٤	١٣٨,٤٩٥
٢	عدد الذين قدموا الاقرارات	٣٥٤١٤	٤٢٢٨٣	١٥٦٠٧٠	١٢٤٩٣٦	٣٥٨,٦٩٣	٣٣,٢٩٣
٣	عدد الذين لم قدموا الاقرارات	٣١٧٥٩	٥٧٦١٢	٣٣٢٠٤٠	٤٦٢٠١٠	٨٨٣,٤٢١	١٠٥,٢٠٢
٥	النسبة المئوية الذين لم يقدموا الاقرار	٤٧,٢ ٪	٥٧,٦ ٪	٦٨ ٪	٧٨,٧ ٪	٧١,١ ٪	٧٥,٩ ٪
	عام ١٩٨٤						
١	عدد الملزمين	١١٤٧٣٢	١٨٢٢٧٢	٨١٥٩٨٢	٥٣٧٩٢٠	١,٦٥١,٠٤٧	١٢٤,٠٣٢
٢	عدد الذين قدموا الاقرارات	٨٦,١٧٢	١٢٤,٥٢٤	٣٣٨,٠١١	١٢١,٠٦١	٦٧٤,٧٧٦	٤٠,٥٨٣
٣	عدد الذين لم قدموا الاقرارات	٢٨,٦٠١	٥٧,٨٤٨	٤٧٧,٩٧١	٤١١,٨٥١	٩٧١,٢٧١	٨٣,٤٤٩
٤	النسبة المئوية الذين لم يقدموا الاقرار	٢٥ ٪	٣٢ ٪	٥٩ ٪	٧٧ ٪	٥٩ ٪	٦٧ ٪
	عام ١٩٨٥						
١	عدد الملزمين	١٤٠,٦٥٩	٢٣٣,٧٩٨	٥,٠٤٩,٢٨٧	٤٠١,٩٠٠	١,٨٢٥,٦٩٤	١٣٦,٩٨٠
٢	عدد الذين قدموا الاقرارات	١١٣,٥١٦	١٤٤,٦٣٦	٢٢٦,٧٤٧	٥٥,٩١٠	٥٦٠,٨٠٩	٤٤,١٤٠
٣	عدد الذين لم قدموا الاقرارات	٢٧,١٤٣	٨٩,١٦٢	٨٠٢,٥٤٠	٣٤٥,٩٩٥	١,٢٦٤,٨٣٥	٩٢,٨٤٠
٤	النسبة المئوية الذين لم يقدموا الافرار	١٩ ٪	٣٨ ٪	٧٦ ٪	٨٦ ٪	٦٩ ٪	٦٨ ٪
	عام ١٩٨٦						
١	عدد الملزمين	١٧٠,٤٤٤	٣٣٢,٦٥٤	٥,١٤٧,٠٨٩	٣٢٨,٦٠٩	١,٨٧٨,٧٨٩	١٤٣,٦٨٨
٢	عدد الذين قدموا الاقرارات	١١٨,٣٩١	١٥٣,٩٠٧	٢٧٢,٣٠٧	٥٧,٤٩٧	٦٠٢,١٠٢	٤٥,٨٧٦
٣	عدد الذين لم قدموا الاقرارات	٥٢,٠٥٣	٧٨,٧٤٧	٨٧٤,٧٧٠	٣٧١,١١٢	١,٢٧٦,٦٨٧	٩٧,٨١٢
٤	النسبة المئوية الذين لم يقدموا الاقرار	٣١ ٪	٢٤ ٪	٧٦ ٪	٨١ ٪	٦٨ ٪	٦٨ ٪

المصدر : مجلة التشريع المالى والضريبى ، العدد (٢٦٣) مرجع سابق

ويشير مسلسل محاكمات الفساد الشهير فى مصر (عصمت السادات ، توفيق عبد الحى، تجار العملة ..... الخ) إلى أن التهرب الضريبى هو السلوك الطبيعى لكبار رجال المال والاعمال والمهن الحرة فى مصر سواء كان هذا النشاط مشروعاً قانوناً أو مشروعاً سلوكاً .

وربما تقدم إلينا جهود الإدارة العامة لمباحث الضرائب والرسوم صورة تقريبية لحجم ظاهرة التهرب الضريبى فى المجتمع المصرى . ووفقاً لها فإن ما تم ضبطه من قضايا تهرب ضريبى عام ١٩٩٥ بلغ ١١٩٢ قضية مؤيدة مستندياً على مستوى الجمهورية وبلغت إجمالى الإيرادات المهربة نحو ٨ مليار جنيه مستحق عنها ضرائب [١٠٣] .

كما أن الحملة المنظمة التى شنت طوال عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ لإلغاء ضريبة التركات ورسم الأيلولة تحت دعوى مخالفتها للشريعة الإسلامية لم تكن سوى مطالب لكبار رجال المال والأعمال الجدد الذين استاءوا من وجود نص المادة ١٥٥ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والتى نصت على " **إذا توفى الممول وكانت تركته تكشف عن زيادة عما ورد بأخر إقرار ثروة مقدم منه مضافا إليه الأرباح أو الإيرادات التى أظهرتها إقرارات الضريبة السنوية (....) وعجز الورثة عن إثبات مصدر الزيادة فى تركة مورثهم فيكون لمصلحة الضرائب .... الخ** [١٠٤] .

أى أن اكتشاف التهرب الضريبى للمورث بعد وفاته هو المصدر الحقيقى لانزعاج تلك الفئات الاجتماعية التى أدارت هذه الحملة من مقاعد مجلسى الشعب والشورى وفى دائرة الصحافة الحكومية بحيث تمكنت فعلا من استصدار القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ الذى ألغى فعليا ضريبة التركات ورسم الأيلولة هذا فى الوقت الذى صدر فيه القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ القاضى بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين بالخارج* كما صدر القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩ الذى قضى بزيادة رسوم الدمغة ، كما أضاف أعباء جديدة على محدودى الدخل فى المجتمع المصرى !!

وفى نفس الوقت الذى أصدر فيه مجلس الشعب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ الذى قضى بفرض ضرائب جديدة على الأجور المتغيرة التى تمنح للعاملين فى الحكومة والقطاعين العام والخاص (حوافز - أجور أضافية - مكافآت) فإنه أصدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ الذى قضى بمضاعفة مرتبات الوزراء وكبار رجال الدولة وإعفاهم (المادة الخامسة) من الخضوع للضريبة بالنسبة لبدلات السفر والمعاشات الخاصة بهم .

وبالقطع لا يمكننا مناقشة ظاهرة التهرب الضريبى أو المتأخرات الضريبية أو التوزيع الطبقى للعبء الضريبى دون ربطها بالظاهرة الأساسية والقانون الأساسى للمجتمع المصرى ألا وهى اختلال توزيع الدخل القومى بين طبقات المجتمع المختلفة .

❑◆❑

* قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا القانون وجرى وقف العمل به عام ١٩٩٤